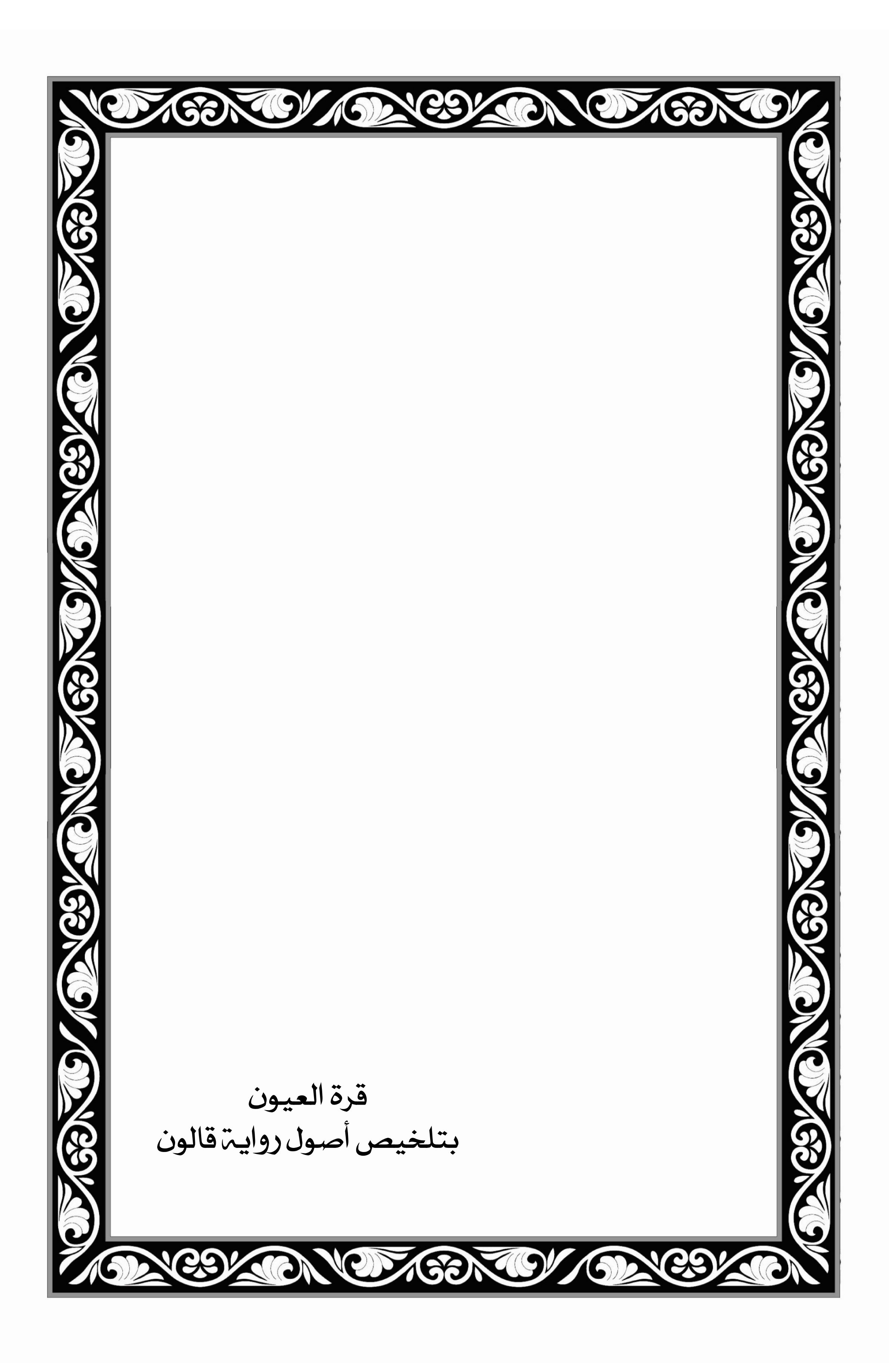
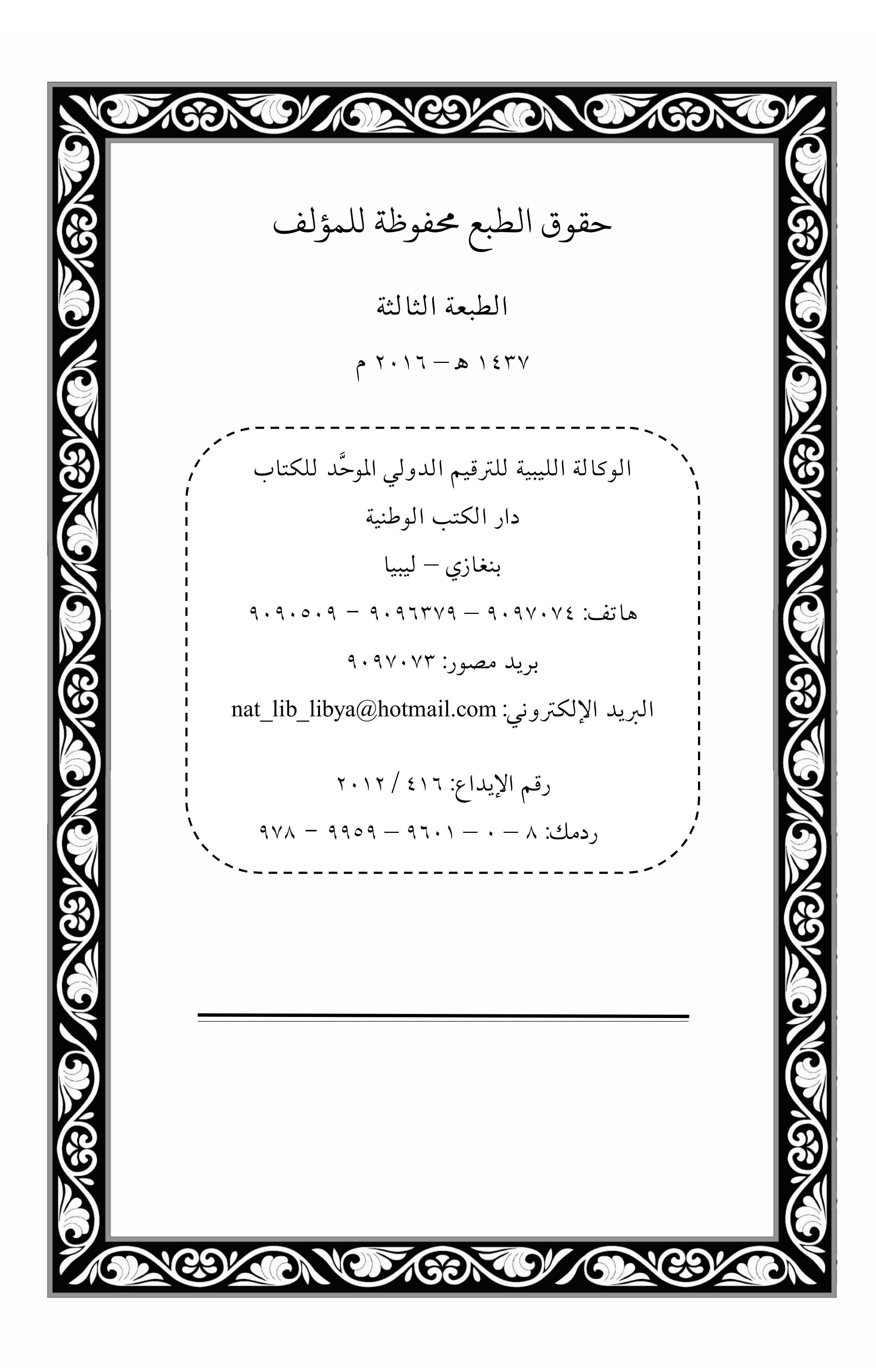


قرة العيون

بتلخيص أصول رواية قالون



الطبعة الثالثة

١٤٣٧ هـ – ٢٠١٦ م

الوكالة الليبية للترقيم الدولي الموحَّد للكتاب
دار الكتب الوطنية
بنغازي – ليبيا
هاتف: ٩٠٩٧٠٧٤ – ٩٠٩٦٣٧٩ – ٩٠٩٠٥٠٩
بريد مصور: ٩٠٩٧٠٧٣
البريد الإلكتروني: nat_lib_libya@hotmail.com

رقم الإيداع: ٤١٦ / ٢٠١٢
ردمك: ٨ – ٠ – ٩٦٠١ – ٩٩٥٩ – ٩٧٨



سلسلة ملخصات أصول القراءات (١)

قرة العيون بتلخيص أصول رواية قالون

من طريق الشاطبية

كتابٌ يلخّصُ أصولَ روايةِ قالون باستخدام الخرائط الذهنية والجداولِ البيانية

تأليف

علي بن أمير المالكي الليبي

المُجازُ بروايةِ قالون وقراءةِ عاصم

وأحدُ الحُفّاظ الْمُجازِين التابعين للهيئة العالمية لتحفيظ القرآن الكريم

قَرَّظَهُ

الشيخ الدكتور

إبراهيم بن محمد بن يوسف كُشَيْدان

المجاز بالقراءاتِ العشرِ الصغرى والكبرى، والأربعِ الشَّوَاذِّ

الشيخ الدكتور

علي رضا بن عبد الله بن علي رضا المدني

المقرئ بالقراءات العشر، وأستاذ القرآن والقراءات بالمسجد النبوي الشريف


بسم الله الرحمن الرحیم

تقريظ الشيخ علي رضا حفظه الله!

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على رسوله النبي الأُمِّيّ الأمين محمدٍ وعلى آله وصحبه أجمعين.

وبعد:

فقد اطلعت على رسالة الأخ الفاضل علي بن أمير المالكي التي سماها: «قرة العيون بتلخيص أصول رواية قالون»، فألفيتها رسالة مفيدة لخصَت أصول رواية قالون بشكل ميسر لكل طالبِ علمٍ يهتم بالقراءات، مع دعم كلامه بجداول جميلة من ابتكاره تسهيلاً للفهم ودعماً للحفظ؛ فجزاه الله خيراً، وأعانه على إتمام مشروعه في بقية الروايات.

وكتب

علي رضا المدني

في ٢٥ / ٦ / ١٤٣٣ هـ

تقريظ الشيخ إبراهيم كشيدان
حفظه الله!

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله، والصلاة والسلام على رسول الله، وآله، وصحبه، ومن اتبع هداه.

أما بعد، فقد تصفحت هذا الكتاب الموسوم بـ«قرة العيون بتلخيص أصول رواية قالون» لمؤلفه (علي بن أمير المالكي)، فوجدته جامعاً للمقاصد، حاوياً للفوائد والنكت المفيدة، والتنبيهات الفريدة، فيما يخص أصول رواية قالون، فهو كتاب جيد في موضوعه، فجزاه الله خيراً.

كتبه

د. أبو إسماعيل: إبراهيم بن محمد كشيدان

المجاز بالقراءات الأربع عشرة، والفقه المقارن، والقواعد الفقهية

١/١٢/١٤٣٤هـ

مقدمة الطبعة الثالثة

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمـــد لله رب العــــــالمين عـــلى	آلائِـه وَهْـوَ أَهْـلُ الْحَمْـدِ والنِّعَمِ
ذي الْمُلْكِ والملكوتِ الواحدِ الصمدِ الْـ	ـبَرِّ المهيمنِ مُبْدِي الْخَلْقِ مِن عَدَمِ
مَن علَّـمَ النـاسَ ما لا يعـلمـون وبالْـ	ـبَيَان أَنْطَقَـهُمْ والْخَـطِّ بالقلـمِ
ثم الصـلاةُ عـلـى الـمختـارِ أكـرمِ مبْـ	ـعُوثٍ بخيرِ هُـدًى في أفضلِ الأُمـمِ
والآلِ والصـــحبِ والأتبـــاعِ قـــاطبةً	والتـــابعين بإحســـانِ لِنَـهجِـهِمِ
مالاح نَجْمٌ وما شمسُ الضحـى طَـلَعَـتْ	وَعَدُّ أنفاسِ ما في الكون مِن نَسَمِ[1]

أما بعد: فهذه هي الطبعة الثالثة من هذا الكتاب، وقد احتوت ـ كسابقتهاـ على تصويبات، وتعديلات، وزيادات.

وقد شرعتُ منذ مدةٍ في شرحِ هذا الكتاب على طلاب معهدنا معهد الإمام الآجري لتحفيظ وإقراء القرآن الكريم ـ الذي أتشرف بإدارته والتدريس فيه ـ وقد قارب على الاكتمال ـ والحمد لله ـ وإن شاء الله بعد اكتماله سأخرجه مكتوبا ـ إلى جانب الشرح الصوتي ـ أسأل الله الكريم أن ييسر ذلك، وأن ينفع بهذا العمل، وأن يجعله خالصا لوجه الكريم!

كتبه

علي بن أمير بن علي المالكي

٢٨ / ٨ / ١٤٣٧ هـ

(١) مقدمةُ «المنظومةِ الميمية في الآداب والوصايا العلمية» للعلامة حافظ بن أحمد الحَكَمِي.

مقدمة الطبعة الأولى

بسم الله الرحمن الرحيم

إنَّ الحمدَ لله، نحمَده ونستعينه ونستغفره، ونعوذ بالله من شرور أنفسنا ومن سيئات أعمالنا، مَن يهدِه اللهُ فلا مضلَّ له، ومَن يُضْلِلْ فلا هاديَ له، وأشهد أن لا إله إلا الله وحده لا شريك له، وأشهد أنَّ محمدًا عبدُه ورسولُه.

﴿ يَاأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ ٱتَّقُواْ ٱللَّهَ حَقَّ تُقَاتِهِۦ وَلَا تَمُوتُنَّ إِلَّا وَأَنتُم مُّسْلِمُونَ ﴾[(١)].

﴿ يَاأَيُّهَا ٱلنَّاسُ ٱتَّقُواْ رَبَّكُمُ ٱلَّذِى خَلَقَكُم مِّن نَّفْسٍ وَاحِدَةٍ وَخَلَقَ مِنْهَا زَوْجَهَا وَبَثَّ مِنْهُمَا رِجَالًا كَثِيرًا وَنِسَآءً وَٱتَّقُواْ ٱللَّهَ ٱلَّذِى تَسَآءَلُونَ بِهِۦ وَٱلْأَرْحَامَ إِنَّ ٱللَّهَ كَانَ عَلَيْكُمْ رَقِيبًا ﴾[(٢)].

﴿ يَاأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ ٱتَّقُواْ ٱللَّهَ وَقُولُواْ قَوْلًا سَدِيدًا ۝ يُصْلِحْ لَكُمْ أَعْمَالَكُمْ وَيَغْفِرْ لَكُمْ ذُنُوبَكُمْ وَمَن يُطِعِ ٱللَّهَ وَرَسُولَهُۥ فَقَدْ فَازَ فَوْزًا عَظِيمًا ﴾[(٣)].

أما بعد: فإن الدارس لعلمٍ من العلوم التي تَكْثُر فيها التقاسيم والتفريعات ـ كعلم القراءات مثلاً ـ قد يَجِدُ نفسَه محتاجًا إلى وجودِ مُخْتَصَرٍ يَحْوي مَسَائِلَهُ بعبارةٍ موجَزةٍ على هيئةِ رؤوسِ أقلامٍ؛ ليستعينَ به على استيعاب هذه المسائل وما فيها من تقاسيم وتفريعات.

وإننا إذا نظرنا إلى الأساليب التي تُستخدَم في كتابةِ المختصَرات في أمثالِ تلك العلوم – نَجِدُ أن مِن أقواها وأفضلِها وأنفعِها: الخرائط الذهنية، والجداول البيانية.

إلا أننا ـ مع الأسف! ـ قلَّما نجد مختصَراتٍ في علم القراءات يُستخدَم فيها هذان الأسلوبان؛ بالرغم من أن الحاجة إليها ملِحَّةٌ؛ لا سيَّما في هذا الوقت الذي ضَعُفَتْ فيه الهمم، وكثُرَت فيه الصوارف والشواغل عن طلب العلوم الشرعية، فتَرى الكثيرَ من الناس إذا صَعُبَ على أحدِهم علمٌ؛ تَرَكَه، ولم يجاهد نفسَه على المضيّ قُدُمًا في دراسته! وهذا الأمر كان أحدَ الدوافع لي على

---

(١) آل عمران: ١٠٢.

(٢) النساء: ١.

(٣) الأحزاب: ٧٠-٧١.

عملِ ملخصاتٍ لأصول بعض الروايات باستخدام هذين الأسلوبين؛ مساهمةً مني ــ مع بُعْدِ الشُّقَّةِ، وقِلَّةِ الزاد ـ في تقريبِ هذا العلم الشريف للناس وترغيبِهم في الإقبال عليه.

وقد كان ابتدائي برواية قالون عن نافع؛ حيث إنها الرواية الأكثر انتشارًا في بلادنا ـ حَرَسَها اللهُ وبلادَ المسلمين ـ؛ فاختصرتُ أصولَها في كتاب: «الملخص المفيد النافع لأصول رواية قالون عن نافع»، ثم انتقلْتُ بعد ذلك إلى قراءة عاصم؛ فاختصرتُ أصولَ رواية حفص في كتاب: «الروض الباسم في تلخيص أصول رواية حفص عن عاصم»؛ وأصولَ رواية شعبة في كتاب: «إتحاف الصُّحْبة بتلخيص أصول رواية شعبة».

ولكنني عندما ألّفتُ هذه الكتبَ لم أُورِدْ فيها بعضَ الأبواب والفصول المشهورة والتي لا يكاد كتابٌ من كتب التجويد أو القراءات يخلو مِنها[1]: كَبَابِ الوقفِ على أواخر الكلم، وبابِ اللامَات، وكبعضِ أنواع المدود، وغيرِ ذلك؛ وذلك بسبب ضِيق وقتي آنذاك عن تلخيصِها وإيرادِها. فظَهَرَ لي ـ حينما قمتُ بتدريس بعضِ هذه الكتب ـ أن وجودَها فيها أمرٌ هامٌّ؛ فرجعتُ إلى «الملخص المفيد النافع»، وأضفتُها إليه، وهاهو اليوم ـ بحمد الله، ومنّته، وتوفيقه ـ يُطبَعُ بحُلَّته الجديدة، باسم:

«قرة العيون بتلخيص أصول رواية قالون»

وهو الجزء الأول مِن أجزاء السلسلة التي أعزِمُ على إخراجِها مطبوعةً جزءًا تِلْوَ الآخر، والتي سميتُها: «سلسلة ملخصات أصول القراءات». أسأل اللهَ الكريمَ الوهَّابَ المنَّانَ سميعَ الدعاء أن يوفقني لإخراجها كاملةً، وأن ينفع بهذا العمل، وأن يتقبله مني قبولاً حسنًا، وأن يجعله ذخرًا لي يوم ألقاه، يومَ لا ينفعُ مالٌ ولا بنونَ إلا من أتى اللهَ بقلبٍ سليم!

ولا يفوتُني تسجيلُ شكري لكل من أعانني على إخراج هذا الكتاب، وأخص الشيخين إبراهيم كشيدان وعلي رضا اللذين تفضلا بمراجعة الكتاب وتقريظه، والشيخَ محمدًا الشريف حَوِيل الذي اقترح عليّ فكرة تأليف الكتاب.

فأسأل اللهَ الكريمَ الشَّكُورَ أن يُجزِل للجميعِ الأجرَ والمثوبةَ، وأن يوفقهم لكل خير!

---

(١) وهي معروضة فيها بأساليب متنوعة؛ مِنها ما سبق ذكرُه.

منهجي في الكتاب

• سلكتُ في التأليف مسلكَ الاختصارِ والإيجازِ، مع الحرصِ على دقةِ العبارة ووضوحِها ما استطعتُ إلى ذلك سبيلاً[١].

• اقتصرتُ على بيان أصول رواية قالون من طريق «الشاطبية»[٢] فحسب. وعليه؛ فإذا رأيتَني ـ أحيانًا ـ أُطلِقُ الكلامَ في موضعٍ ما فلا تَظُنَّنَّ أني أريد بهذا الإطلاقِ أنَّ الحكمَ عامٌّ لكل القرّاء أو عامٌّ لقالون من جميع طرقه. وإليك مثالاً على ذلك:

قلتُ (ص٢٦): «وتثبت البسملةُ ـ أيضًا ـ بين كل سورتين، سواء أكانت السورةُ الأولى بعدَ الثانيةِ في ترتيب المصحف أم قبلَها، وسواء أكانت تتلوها مباشرة أم لا، بل حتى ولو وُصِلَتْ السورة بأولِها، إلا إن كانت السورةُ الثانيةُ سورةَ التوبة؛ فإنه لا بسملة حينئذ»؛ هذا الحكم الحكم ليس عامًّا لكل القراء؛ وإنما هو محلُّ خلافٍ ـ كما هو معروف ـ.

• لم أذكر أمثلةً ولا شواهدَ ولا نقولاً ولا تعليلاتٍ إلا ما رأيتُ وجودَ حاجةٍ مُلِحَّةٍ إلى ذِكْرِه؛ وذلك طلبًا للاختصار، ولعدمِ تَيَسُّرِ هذا الأمر في كثير من الأحيان بسبب أسلوب التلخيص.

ولعلّي أقوم بشرحِ هذا الكتاب شرحًا صوتيًّا أذكُرُ فيهِ ما لَم أذكُرْهُ هنا.

• حينما لا أعزو كلمةً قرآنيةً إلى موضعها في القرآن فاعلمْ أني أعني بهذا أحدَ أمرين:

- إما أنّ هذه الكلمة لم تَرِدْ إلا في موضعٍ واحد[٣].
- وإما أنها وردت في أكثر مِن موضعٍ وحُكْمُها عامٌّ في كلِّ مواضِعِها في القرآن ـ وإنِ اختلفَت حركتُها الإعرابيةُ مِن موضعٍ لآخَر ـ[٤].

---

(١) وحرصتُ على استعمال ألفاظِ وعباراتِ المتقدمين مِن علماء هذا الفن ما أمكنني ذلك؛ فهُم أدقُّ عبارةً، وأحسنُ بيانًا، وأكثرُ عِلْمًا وإحاطةً مِن المتأخرين.

(٢) قولُنا: «إننا نقرأ القرآن برواية قالون من طريق الشاطبية»؛ معناه: أن الأوجه المختلَف فيها عن قالون نلتزم فيها بما ذكره الشاطبي في «الشاطبية». [انظر «المنير في أحكام التجويد» (ص٢٥٣)].

(٣) وذلك مثل كلمة: ﴿ تَأْمَنَّا ﴾.

(٤) وذلك مثل كلمة: ﴿ ٱلتَّوْرَىٰةَ ﴾؛ فإنها يجري فيها الوجهان (الفتح والتقليل) أينما ورَدَتْ في القرآن؛ سواءً أكانت مرفوعةً أم منصوبةً أم مجرورةً.

وأما حينما أعزوها إلى موضعٍ أو أكثر فاعلم أني أعني بهـذا أنّ الحُكْـمَ خـاصٌّ بالموضـعِ أو المواضعِ التي قمتُ بالعزو إليها[١].

• عندما يكونُ في موضعٍ ما أكثرُ مِن وجهٍ ويكونُ أحدُ هذه الأوجه هو المختار أو الأشهر أو نحو ذلك – فإني أميِّز هذا الوجهَ بوضعِ خطٍّ تحتَه أو بالنص عليه. إلا أني لم أتتبَّع هذا الأمرَ كثيرًا في المراجع، ولِذا فرُبَّما أستدرِكُ على نفسي أشياء أو يَستدركُها عليَّ غيري.

• عند وجود خلافٍ في مسألةٍ ما فإني أقتصِرُ على ذِكْرِ القولِ الذي ظهـر لـي رُجْحَانُـه، ولا أذكر الأقوالَ الأخرى، بل ولا أشير ـ غالبا ـ إلى وجودِ خلافٍ في المسألةِ أصلاً؛ طلبًا للاختصار.

• لم أتوسع في التحريرات كما يتوسعُ كثيرٌ مِن قُرَّاءِ وقتِنا[٢]؛ وإنما اجتهدتُ في معرفـةِ مُـرادِ الإمام الشاطبي، ثم اعتمدتُه ولم أخرج عنه إلا فيما ظهر لي أنه لا بد لي من الخروج عنـه فيـه[٣]، معتمِدًا في ذلك على ما قرَّرَه الأئمة المحققون[٤].

ولم أتطرق للرد على أولئك هنا، وإنما اقتصرتُ على إحالة القارئ على المراجع.

---

(١) وذلك مثل كلمة: ﴿ ءَاتَىٰنِۦ ﴾؛ فإنني عزوتُها إلى سورة النمل؛ فهذا يعني أن الحكم خاصٌّ بالتي في سورة النمل فقط.

(٢) حتى وصل الحالُ ببعضهم إلى الاقتصارِ على ما جاء في «التيسير» وعدمِ الأخـذ بمـا زاده الشـاطبيُّ عليـه! وقـد سمعـتُ قريبًا مِن هذا الكلام بأذُني مِن أحد المشايخ المصريين المشهورين.

عجبًا! أفهؤلاء أعلمُ مِن كُلِّ العلماء الذين تَلَقَّوْا هذه القصيدة بالقبول وقرؤوا بها وأقرؤوا طيلة هذه القرون المتعددة؟!

(٣) وذلك كالأوجه التي لم يَعُد لها أسانيدُ متصلةٌ بيننا وبينه.

(٤) وأُرشدُ القارئَ الكريمَ إلى الاطلاع على ما كتبه الشيخ المقرئ إيهاب فكـري (مـدرِّس القـرآن والقـراءات بالمسـجد النبوي الشريف) حول موضوع التحريرات؛ فقد كتب حَوْلَه عددًا من الكتابات الجميلة، منها مـا يتعلـق بـالتحريرات عمومًـا، ومنها ما يتعلق بتحريرات «الشاطبية»، ومنها ما يتعلق بتحريرات «الطيبة»، ومنها غيرُ ذلـك. وممـا وقفـتُ عليـه مِنهـا: كتـاب: «تأصيل التحرير»، وكتاب: «إنصاف الإمام الشاطبي»، وما تضمنه كتاباه: «تقريب الشاطبية» و«تقريب الطيبة»، ومـا سـطَّرَه في مقدمة تحقيقه لكتاب: «شرح مُقَرِّب التحرير للنشر والتحبير».

وأُرشِدُه ـ أيضًا ـ إلى بحثٍ قيِّمٍ حَوْلَ موضعٍ له ارتباط وثيق بموضوع التحريرات؛ ألا وهـو موضـوع الاختيـار عنـد القـرَّاء، وعنوان هذا البحث: «الاختيار عند القراء .. مفهومُه، مراحلُه، وأثرُه في القراءات»، وهو رسالة ماجستير قدَّمَها أمين بن إدريـس ابن عبد الرحمن فلاته لجامعة أم القرى بمكة المكرمة.

وأما تفصيلُ الكلام فقد خصصتُ له موضوعا على شبكة الإنترنت عنوانه: «فوائد هامة فيما يخص اختيارات الإمام الشاطبي في رواية قالون»، فمن أراد الوقوف عليه فليبحث عنه على الشبكة[1].

- جعلتُ ترتيبَ المصادر في الحواشي بحسب وفيات المؤلفين إلا فيما ندر[2].
- بسببِ عَدَمِ عُثُوري على مصحفٍ على روايةِ قالون لنسخ الكلمات القرآنية منه – قمتُ بنسخها من «مصحف المدينة النبوية للنشر الحاسوبي» المكتوبِ على رواية حفص عن عاصم، واجتهدتُ في تعديلها ـ بقدر الإمكان ـ لِتُوافِقَ روايةَ قالون. وعلى كلِّ حال؛ الحُرُّ تكفيه الإشارة.
- اعتمدتُ في تأليف الكتاب على ما سطَّره علماءُ هذا الفنّ في مصنَّفاتهم، وعلى ما تَلَقَّيْتُه عن أشياخي بالأسانيد المتصلة[3]، وعلى ما استفدتُه مِن مشايخ الإقراء المعاصرين الذين التقيتُ بهم.

وبعد تأليفي للكتابِ عرضتُه على عدد مِن المشايخ، ولَقِيَ منهم استحسانًا، وثناءً عليه وعلى أسلوبه. فالحمد لله على توفيقه.

- قبل الشروع في الكلام على مباحث الأصول ذكرتُ بعضَ المقدمات والتعريفات الهامة مما لا يَسَعُ طالبَ علمِ القراءاتِ جَهْلُهُ.

---

(١) وهو موجود في مدونتي: (مدونة علي بن أمير المالكي).

(٢) مع التنبيه على أني عندما أعزو في موضعٍ ما إلى كتابٍ ما فليس بالضرورة أن يكون ذاك الكتابُ قد تناول المسألةَ بكل جزئياتها وتفاصيلها.

(٣) وأخصّ منهم بالذكر شيخي إبراهيم كُشَيْدان؛ فقد استفدتُ منه كثيرًا في تأليفي لهذا الكتاب ـ وبخاصة فيا يتعلق بالتحريرات ـ فجزاه الله عني خيرًا!.

ترجمة مختصرة للإمام نافع[١]

- هو الإمامُ الحَبْرُ العَلَمُ أبو رُوَيْم[٢] نافع بن عبد الرحمن بن أبي نُعَيْم الليثيُّ ـ مَوْلاهُم[٣] ـ المدنيُّ القارئُ، أحدُ القرّاء السَّبْعَة.
- أصله من أصبهان.
- ولد في خلافة عبد الملك بن مروان سنة بِضْعٍ وسبعين من الهجرة.
- كان أسوَدَ اللونِ حالكًا، صبيحَ[٤] الوجه، حَسَنَ الخُلُق، فيه دُعابة، زاهدًا جوَادًا[٥].
- أخذ القراءة عرضًا عن جماعة من التابعين، منهم: أبو جعفر يزيد بن القعقاع المخزومي المدني، وشَيْبَة بن نِصَاح بن سَرْجَس بن يعقوب المدني، وأبو داود عبد الرحمن بن هُرْمُز الأعرج المدني، وأبو رَوْح يزيد بن رُومَان المدني، وأبو عبد الله مسلم بن جُندب المدني، وصالح بن خَوَّات، والأصبغ بن عبد العزيز النحوي، وعبد الرحمن بن القاسم بن محمد بن أبي بكر الصديق، والزُّهْري.

---

(١) انظر ترجمته في «الجرح والتعديل» (٨/٤٥٦-٤٥٧)، و«جامع البيان في القراءات السبع» (ص٤٣-٤٥)، و«تهذيب الكمال» (٢٩/٢٨١-٢٨٤)، و«طبقات القراء» (١/١٠٤-١٠٩)، و«سير أعلام النبلاء» (٧/٣٣٦-٣٣٨)، و«غاية النهاية» (٢/٢٨٨-٢٩١)، و«تهذيب التهذيب» (١٠/٤٠٧-٤٠٨)، و«تقريب التهذيب» (ص٩٩٥).

(٢) هذه هي أشْهَرُ كُنَاه.

(٣) هو مولى جَعْوَنَة بن شَعُوب الليثي حَلِيفِ حمزة بن عبد المطلب رضي الله عنه.

(٤) الصَّبَاحَةُ: الجمال. هكذا فَسّره غيرُ واحدٍ من الأئمة. وقَيّده البعضُ بأنه الجمالُ في الوجهِ خاصَّةً. وقال الليث: «الصَّبِيح: الوَضِيءُ الوجهِ». [انظر: «تاج العروس» (٦/٥٢١)، و«لسان العرب» (٣/٣٣٨)].

(٥) وقد اشتهر من مناقبه ما أورده الذهبي في «طبقات القراء» (١/١٠٦) وابن الجزري في «غاية النهاية» (٢/٣٣٢) وغيرُهما من طريق أحمد بن هلال المصري؛ قال: قال لي الشيباني: قال لي رجل ممن قرأ على نافع: «إن نافعًا كان إذا تكلم يُشَمُّ مِن فِيهِ رائحةُ المسك. فقلت له: يا أبا عبد الله ـ أو: يا أبا رويم ـ، أتتطيب كلما قعدتَ تقرئ؟ فقال: ما أَمَسُّ طيبًا، ولكني رأيت ـ فيما يرى النائمُ ـ النبيَّ ﷺ وهو يقرأ في فِيَّ؛ فمن ذلك الوقت أشم مِن فِيِّ هذه الرائحة».

قال الذهبي: «لا تَثْبُتُ هذه الحكايةُ من جهةِ جهالةِ رواتها»، وحين أَوْرَدَ هذا الخبرَ في «سير أعلام النبلاء» صدَّرَه بصيغة التمريض؛ فقال: «ورُوِيَ أنَّ نافعًا...».

ولم أعثر لهذا الخبر ـ فيما بين يديّ من مصادر ـ على إسنادٍ غير هذا؛ ولذا لم أُورِدْه في الترجمة.

قال أبو قُرَّة موسى بن طارق: سمعته يقول: «قرأت على سبعين من التابعين».

وقال ابن الجزري: «قد تواتر عندنا عنه أنه قرأ على الخمسة الأُوَل».

- روى القراءة عنه عرضًا وسماعًا خلقٌ كثير، منهم: عيسى بن مِينَا (قالون)، وعثمان بن سعيد (ورش)، والإمام مالك بن أنس ـ وهو من أقرانه ـ.

- كان عالمًا بوجوه القراءات، متبعًا لآثار الأئمة الماضين ببلده، وانتهت إليه رياسة القراءة بالمدينة، وصار الناسُ إليها مدةً من الزمن.

قال الليث بن سعد: «قَدِمتُ المدينة سنة ثلاث عشر ومئة[١]، فوجدتُ نافعًا إمامًا في القراءة لا يُنازَع».

وقال مالكٌ لمن سأله عن البسملة: «سَلُوا عن كلِّ علمٍ أهلَه، ونافعٌ إمامُ الناس في القراءة».

- أقرأَ الناسَ نيِّفًا عن سبعين عامًا، وأمَّ الناسَ بمسجد رسول الله ﷺ ستين سنة.

- وأما في رواية الحديث فقد اختُلِفَ فيه؛ فقال أحمد: «ليس في الحديث بشيء»، وقال مَرةً: «لَيِّنٌ»، وقال ابن معين: «ثقة»، وقال أبو حاتم: «صَدُوقٌ صالحُ الحديث»، وقال النسائي: «ليس به بأس»، وذكره ابن حِبَّان في «الثقات»، وقال ابن عَدِيّ: «...لم أرَ في حديثه شيئًا منكَرًا، وأرجو أنه لا بأس به».

- وهو قليل الحديث، مع أنه روى عن نافع عن ابن عمر، وعن الأعرج عن أبي هريرة، وجماعةٍ، ولكنه تَصَدى للإقراء، ولم يخرج له شيء في الكتب الستة.

- لَمَّا حضرتْه الوفاةُ قال له أبناؤه: «أَوْصِنا». قال: «اتقوا الله، وأصلحوا ذاتَ بينِكم، وأطيعوا اللهَ ورسولَه إن كنتم مؤمنين».

- توفي سنة ١٦٩ هـ. وقيل غيرُ ذلك.

نسأل الله الكريم الشكور أن يرحمه رحمة واسعة، وأن يجزيه خير الجزاء، وأن يسكنه فسيح جناته!

---

(١) قال الذهبي في «طبقات القراء» (١٠٦/١): «[هذا هو] المحفوظ عن الليث ـ كما رواه ابن وهبٍ وغيرُه ـ».

ترجمة مختصرة للإمام قالون[١]

- هو قارئ المدينة ونحويُّها الإمامُ أبـو موسـى عيسـى بـن مِينَـا بـن وَرْدَان بـن عيسـى بـن عبد الصمد بن عمر بن عبد الله الزُّرَقي، مولى بني زهرة.
- ولد سنة ١٢٠ هـ.
- يقال: إنه ربيبُ نافعٍ. وقد اختص به نافعٌ كثيرًا، وهو الذي سماه: «قـالون»؛ لجـودة قراءتـه، فإن «قالون» لفظةٌ روميةٌ تعني: جَيِّد[٢].
- قرأ على نافع سنة ١٥٠ هـ، ولَم يَزَل يقرأ عليه حتى مَهَرَ وحَذَق.

قال: «قرأت على نافع قراءتَه غيرَ مرةٍ، وكتبتها في كتابي».

وقال النَّقَّاش: قيل لقالون: «كم قرأتَ على نافع؟» قال: «مالا أحصيه كَثْـرَةً، إلا أنـي جالسـته بَعد الفراغ عشرين سنة».

وقال عثمان بن خرّزاذ: حدثنا قالون قال: قال لي نافع: «كم تقرأ علـيّ! اجلـس إلى أسـطوانةٍ حتى أُرسل إليك من يقرأ عليك».

وقد أخذ عن نافعٍ ـ أيضًا ـ قراءةَ أبي جعفر ـ عَرْضًا ـ، وعَرَضَ ـ أيضًـا ـ علـى عيسـى بـن وردان (أحد رواة أبي جعفر).

- طال عمرُه، وبَعُد صيتُه، واشتَهَر أمرُه، وانتهت إليه رئاسة الإقراء بالحجاز في زمانه، ورحل إليه الناس.
- روى القراءةَ عنه خَلْقٌ كثيرٌ، منهم: ولداه أحمد وإبراهيم، وأحمد بن صالح المصري الحـافظ، وأبو الحسن أحمد بن يزيد الحُلْواني، وأبو نَشِيط محمد بن هارون الرَّبَعي.

---

(١) انظر ترجمته في «الجرح والتعديل» (٦/٢٩٠)، و«جامع البيان في القـراءات السـبع» (ص٤٦-٤٧)، و«طبقـات القـراء» (١/١٧٤-١٧٥)، و«تاريخ الإسلام» (١٥/٣٥١)، و«سير أعلام النبلاء» (١٠/٣٢٦-٣٢٧)، و«غاية النهاية» (١/٦١٥-٦١٦).

(٢) قال ابن الجزري: «سألتُ الرومَ عن ذلك فقالوا: «نعم». غير أنهم نطقوا لي بالقاف كافًا ـ على عادتهم ـ».

• قال عبد الرحمن بن أبي حاتم: سمعت علي بن الحسن الهِسِنْجَاني قال: «كان قالونُ عيسى ابنُ مينا أصمَّ شديدَ الصمم، فلو رفعتَ صوتَك حتى لا غاية؛ لم يَسمعْك، وكان يُقرَأ عليه القرآن، فكان يَنظُر إلى شفتَي القارئِ ويَرُدُّ عليه اللحنَ والخطأَ».

• وأما في رواية الحديث؛ فقد ذكره ابن حِبان في «الثقات»[(١)]، وقال الهيثمي[(٢)]: «حديثُه حَسَن»، وقال الذهبي[(٣)]: «أما في القراءة فَثَبْتٌ، وأما في الحديث فيُكتَب حديثُه ـ في الجملة ـ، سئل أحمد بن صالح المصري عن حديثه فضحك وقال: تكتبون عن كل أحد![(٤)]»، وقال الألباني[(٥)]: «لم يوثقه غيرُ ابنِ حبان».

• توفي بالمدينة سنة ٢٢٠ هـ.

نسأل الله الكريم الشكور أن يرحمه رحمة واسعة، وأن يجزيه خير الجزاء، وأن يسكنه فسيح جناته!

---

(١) (٨/٤٩٣).

(٢) في «مَجْمَع الزوائد» (٣/٢٩٨).

(٣) في «ميزان الاعتدال» (٣/٣٢٧).

(٤) إشارة إلى أنه ضعيفٌ في الحديث إلى درجة أنه لا يكتب حديثُه. [انظر «سلسلة الأحاديث الضعيفة والموضوعة» (٢/١٨٣)].

(٥) في «سلسلة الأحاديث الضعيفة والموضوعة» (٢/١٨٣).

فوائد تتعلق بأسانيد «الشاطبية» و«التيسير»[١]

الفائدة الأولى: يذكُرُ البعضُ كلامًا مَفَادُه أنَّ أسانيدَ الإمام الشاطبي تنحصرُ في طرقٍ تـؤدي إلى الإمام الداني فقط، وبناءً على هذا يُلْزِمُ الإمامَ الشاطبيَّ ألاّ يَخْرُجَ عمَّا في كتُب الإمام الداني!

وهذا أمرٌ مخالفٌ للواقع، بل هو مخالفٌ لِما في «النشر» مِن الأسانيد[٢]، فما بالك بأسانيد الإمام الشاطبي الأخرى التي لم تُذكَر في «النشر»؟!

فالإمام الشاطبي مروياتُه واسعة؛ مِنها ما يُسنِدُه مِن طريق الإمام الداني، ومِنها ما يُسنِدُه مِن طريقِ غيرِه.

وسأَسُوقُ ههنا ما جاء في «النشر» مِن أسانيد الشاطبي إلى قالون كمثالٍ على تَعَدُّدِ أسانيدِه وعدمِ انحصارِها في الداني:

قرأ الشاطبيُّ روايةَ قالون على أبي الحسن علي بن محمد بن هُذَيْل، وهو على أبي داود سليمان بن نَجَاح، وهو على الداني، وهو على أبي الفتح فارس بن أحمد، وهو على أبي الحسن عبد الباقي بن الحسن، وهو على إبراهيم بن عمر البغدادي، وهو على ابن بُويَان، وهو على أبي بكر أحمد بن محمد بن يزيد بن الأشعث (المعروف بـ: «أبي حسان»)، وهو على أبي نَشِيط، وهو على قالون، (ح) وقرأ الشاطبي على أبي عبد الله محمد بن علي بن أبي العاص النفزي، وهو على أبي عبد الله محمد بن الحسن بن محمد بن غلامِ الفَرَس، وهو على سليمان بن نجاح وأبي الحسن علي بن عبد الرحمن بن الدّوش وأبي الحسين يحيى بن إبراهيم بن البيّاز، ثلاثتُهم على الداني، (ح) وقرأ محمد بنُ غلامِ الفَرَس على أبي الحسن عبد العزيز بن عبد الملك بن شفيع، وهو على عبد الله بن سهل، وهو على أبي سعيد خلف بن غُصْن الطائي، وهو على أبي الطيب عبد المنعم بن عبيد الله بن غَلْبون، وهو على صالح بن إدريس، وهو على القزّاز، وهو على أبي حسان[٣].

(١) انظر «تقريب الشاطبية» (ص٥٥٢-٥٦٥).
(٢) انظر «النشر» (١/٩٩-١٩٢).
(٣) انظر «النشر» (١/٩٩-١٠٢).

فأنت ترى أن الطريقَ الأخيرَ لم يَمُرَّ بالداني.

إذا عَلِمتَ ما سبق فاعلم أن الإمام الشاطبي له الاختيار فيما يرويه مِن طُرُقِه ـ كما هو نهْجُ السابقين من القرّاء ـ.

فإذا عَلِمتَ هذا فاعلم ـ أيضًا ـ أن «الشاطبية» ليست اختصارًا مَحْضًا لكتاب «التيسير»، أي أن الشاطبيَّ لم يقتصِرْ فيها على ما جاء في «التيسير» دون زيادة أو نقصان؛ وإنما زاد فيها أشياءَ مِن اختياراته، وتَرَكَ أشياء مِما في «التيسير» لم يُضَمِّنْها إيَّاها.

والدليل على أنه زاد في «الشاطبية» أشياءَ مِن اختياراته – قوُله في خُطبتها[1]:

وأَلْفَافُها زادت بِنَشْرِ فوائدٍ فَلَفَّتْ حياءً وَجْهَها أن تُفَضَّلا

قال أبو شامة: «...فتلك الألفافُ نَشَرَتْ فوائدَ زيادةً على ما في كتاب «التيسير»؛ مِن زيادة وجوهٍ أو إشارةٍ إلى تعليلٍ وزيادةِ أحكامٍ وغير ذلك مما يذكره في مواضعه...»[2] اهـ.

والدليل على أنه ترك أشياء مِن «التيسير» لم يُضَمِّنْها «الشاطبيةَ» هو التتبُّعُ والاستقراءُ؛ فإن مَن قارنَ بين «الشاطبية» و«التيسير» يَجِدُ أن الشاطبي يترك أحيانًا بعضَ الأشياء مِن «التيسير» فلا يُضَمِّنُها «الشاطبيةَ»[3].

والأوجُهُ التي زادها الشاطبي على ما في «التيسير»[4] يُطلَق عليها: «زيادات القصيد»، وهي مما زاده مِن مرويَّاتِه الواسعة المسنَدة.

الفائدة الثانية: أسانيد الداني في كتابه: «التيسير» لا تنحصر فيما ذكره في أوَّلِه. وهذا قد نَصَّ عليه هو نفسُه؛ فقال ـ بعد أن ساق الأسانيد ـ: «فهذه بعض الأسانيد التي أدت إلينا الروايات روايةً وتلاوةً»[5].

---

(١) (ص٦/ البيت ٦٩).

(٢) انظر «إبراز المعاني» (ص٥١).

(٣) انظرها في «تقريب الشاطبية» (ص٥٦٤-٥٦٥).

(٤) انظرها في «تقريب الشاطبية» (ص٥٥٤-٥٦٤).

(٥) انظر «التيسير» (ص١٦).

وهذا يفيد أنه لم يذكر إلا بعضَ أسانيده لِما أورده في «التيسير»، لا كلَّها. فكان على مَن تعقَّبوه أن يقولوا لِما يَخرج فيه عن طرقه التي ذكرها: إنه خروج منه عن طريقه الذي ذَكر إسنادَه، لا على ما لم يَذكر إسنادَه؛ إذ كلامُه واضحٌ في أن له طرقًا أخرى لِما أورده في كتابه لَم يذكرها.

الفائدة الثالثة: طريق «الشاطبية» ليست هي طريقَ أبي نشيط رَأْسًا ـ كما يظن بعضُ الطلبة ـ؛ وإنما هي إحدى الطرق التي تندرج تحت طريق أبي نشيط؛ إذْ إنَّ طريق أبي نشيط أوسع من طريق «الشاطبية»؛ فهي تضم الكثير من الطرق غير طريق «الشاطبية». وانظر في كتاب: «النشر»[1] ستجد أن الإمامَ ابنَ الجزري أورَدَ من الطرق التي تندرجُ تحت طريق أبي نشيط أربعًا وثلاثين طريقًا؛ مِن بينِها طريق «الشاطبية».

فإن سأل سائل: كم عدد طرق رواية قالون من طريق «طيبة النشر»؟

فالجواب أن عددها ثلاث وثمانون طريقًا. يجمع هذه الطرق طريقان رئيستَان:

الأولى – طريق أبي نشيط (وهي تجمع أربعًا وثلاثين طريقًا ـ كما مَرّ ـ).

الثانية – طريق أحمد بن يزيد الحُلْوَاني (وهي تجمع تسعًا وأربعين طريقًا)[2].

تنبيه: شاع بين كثير من الطلبة المبتدئين أن لقالون من طريق «الشاطبية» سبعةَ ـ أو ثمانيةَ ـ أوجهٍ فقط، وهذا خطأ؛ فإن الأوجه التي تجوز لقالون من طريق «الشاطبية» أكثر من هذا بكثير.

وحسبنا ههنا مثالاً واحدًا يبين خطأ تلك المقالة:

قال تعالى: ﴿ أَثُمَّ إِذَا مَا وَقَعَ ءَامَنتُم بِهِۦٓۚ ءَآلۡـَٰٔنَ وَقَدۡ كُنتُم بِهِۦ تَسۡتَعۡجِلُونَ ﴾.

لو أردنا قراءة هذه الآية مقتصرين على جَمْعِ الأوجه الجائزة بين المدِّ المنفصل[3] وميمِ الجمع[4] و﴿ءَآلۡـَٰٔنَ﴾[5] – لأمكَنَنَا أن نقرأها باثني عشر وجهًا!

---

(١) (٩٩/١) و(١٠٢/١).

(٢) انظر «النشر» (١٠٢/١) و(١٠٦/١).

(٣) وفيه وجهان.

(٤) وفيها وجهان.

(٥) وفيه ثلاثة أوجه.

وفي الجدول التالي بيانُ هذه الأوجه:

المد المنفصل	ءَآلْـٰنَ	ميم الجمع
قصر	إبدال مع المد الطويل	إسكان
قصر	إبدال مع المد الطويل	صلة
قصر	إبدال مع القصر	إسكان
قصر	إبدال مع القصر	صلة
قصر	تسهيل	إسكان
قصر	تسهيل	صلة
توسط	إبدال مع المد الطويل	إسكان
توسط	إبدال مع المد الطويل	صلة
توسط	إبدال مع القصر	إسكان
توسط	إبدال مع القصر	صلة
توسط	تسهيل	إسكان
توسط	تسهيل	صلة

فتأمّل.

مبادئ علم القراءات(١)

ينبغي لكل شارِعٍ في فَنٍّ أن يَعْرِف مبادئَه العشرة المشهورة(٢)؛ ليكون على بصيرة فيه. وبما أن هذا الكتاب هو مِن كُتُب علم القراءات؛ فلْنتكلم عن مبادئ علم القراءات:

حَدُّ هذا الفن: هو عِلْمٌ يُعنى بكيفيةِ أداءِ كلماتِ القرآن واختلافِها معزوًّا لناقله.

موضوعه: الكلمات القرآنية من حيث أحوالها الأدائية التي يُبحَثُ عنها فيه؛ مثل: المد، والقصر، والإظهار، والإدغام، ونحو ذلك.

ثَمرَته: الصَّوْنُ عن الخطإِ في القرآن، ومعرفةُ ما يَقرأ به كل واحد من الأئمة القراء، وتمييزُ ما يُقرَأ به وما لا يُقرَأ به، وغير ذلك من الفوائد.

فضله: هو من أشرف العلوم؛ لِتَعَلُّقِه بكتاب الله ﷻ.

نِسْبَته لغيره من العلوم: هو أحدُ علومِ القرآن.

واضعه: أئمة القراءة. وقيل: أبو عمر حفص بن عمر الدُّوري. وأول مَن دَوَّنَ فيه: أبو عُبَيْد القاسم بن سَلاّم.

اسمه: علم القراءات(٣).

استمداده: من النقول الصحيحة المتواترة عن أئمة القراءة عن النبي ﷺ.

حكم الشارع فيه: الوجوب الكفائي ـ تعلُّمًا وتعليمًا ـ.

مسائله: قواعده، كقولنا: كلُّ همزتَيْ قطعٍ تلاصقَتَا في كلمةٍ سَهَّلَ ثانيَتَهما الحرمِيَّان والبصري.

---

(١) انظر «الإضاءة» (ص٤)، و«إرشاد المريد» (ص٥).

(٢) وهي المجموعة في قول محمد بن عليّ الصبّان:

إنَّ مبادئَ كلِّ فنٍّ عَشَرَهْ ... الحَدُّ والموضوعُ ثُمَّ الثَّمَرَهْ
وفَضْلُهُ ونِسْبَةٌ والواضِعْ ... والاسمُ الاستمدادُ حُكمُ الشارعْ
مسائلٌ والبعضُ بالبعضِ اكتفَى ... ومَن دَرَى الجميعَ حاز الشرَفَا

(٣) جَمْعُ «قراءة». بمعنى: وجه مقروء به.

القارئ والمقرئ[1]

القارئ: هو مَن حَفِظَ القرآن عن ظهر قلب.

وهو إما مبتدئٌ أو مُنْتَهٍ.

فالمبتدئ: مَنْ شَرَعَ في الإفراد إلى أن يُفرِدَ ثلاثًا مِن القراءات.

والمنتهي: من نَقَلَ مِن القراءات أكثرَها وأشهرَها.

والمُقْرِئ: هو العالم بالقراءات، الراوي لها مشافهةً.

ومما سبق يتبين لنا أن بينَ المقرئِ والقارئِ عمومًا وخصوصًا مطلَقًا؛ فكل مقرئٍ قارئٌ ولا عكْس.

---

(١) انظر «منجد المقرئين» (ص٤٩)، و«الإضاءة» (ص٥).

القراءات والروايات والطرق والأوجُه والخلاف الواجب والخلاف الجائز[1]

القراءة: كل خلاف يُنسَب لإمامٍ من العشرة مما أَجْمَعَ عليه الرواةُ عنه[2].

الرواية: كل ما نُسب للراوي عن الإمام القارئ[3].

الطريق: ما نسب للآخذ عن الراوي ـ وإن سَفُلَ[4] ـ[5].

وما كان على غير هذه الصفة مما هو راجعٌ إلى تخيير القارئ فيه – كان **وجهًا**[6].

إذا عَلِمتَ ذلك؛ فاعلم أن خلافَ القراءاتِ والرواياتِ والطرقِ خلافُ نصٍّ وروايةٍ؛ فلو أَخَلَّ القارئُ بشيء منه كان نقصًا في الرواية، فهو وضده واجب في إكمال الرواية.

وأما خلاف الأوجه فليس كذلك؛ إذ هو على سبيل التخيير؛ فبأيِّ وجهٍ أَتَى القارئُ أَجْزَأَ في تلك الرواية، ولا يكون إخلالاً بشيء منها، فهو وضده جائز في القراءة؛ من حيث إن القارئ مخيَّر في الإتيان بِأَيِّهِما شاء.

---

(١) انظر «النشر» (٢/١٩٩–٢٠١)، و«البدور الزاهرة» (١٠–١١).

(٢)، (٣)، (٥) مثال ذلك: قولنا: إثبات البسملة بين السورتين قراءةُ ابن كثير، وقراءةُ عاصم، وقراءةُ الكسائي، وقراءةُ أبي جعفر، وروايةُ قالون عن نافع، وطريقُ الأصفهاني عن ورش، وطريقُ صاحب «الهادي» عن أبي عمرو، وطريقُ صاحب «العنوان» عن ابن عامر، وطريق صاحب «التذكرة» عن يعقوب، وطريق صاحب «التبصرة» عن الأزرق عن ورش.

(٤) أي: سواء أكان هذا الآخذُ آخِذًا عن الراوي مباشرة أم بواسطة أم بواسطتين... وهكذا نزولاً، فما نُسِبَ لأحد من هؤلاء يسمى: «طريقًا».

(٦) كأوجه البسملة بين السورتين لمن بَسْمَلَ، وأوجه الوقف على أواخر الكلم، وأوجه الوقف على عارضِ السكون، والأوجه بين سورتي الأنفال وبراءة.

الأصول والفَرْش[١]

يَقْسِمُ علماءُ القراءات مسائلَ هذا العلم إلى قسمين:

الأول - **الأصول**[٢]: وهي تعني القواعد المطَّرِدة التي ينطبقُ حُكمُها على كل جزئياتها، والتي يَكْثُر دَوْرُها، وتَطَّرِد، ويَدْخل في حكمِ الواحدِ منها الجميعُ؛ بحيث إذا ذُكر حرفٌ من حروف القرآن الكريم ولم يقيَّد - يَدخل تحتَه كلُّ ما كان مثلَه[٣]. وقد يخالفُ القارئُ القاعدةَ في كلمات يسيرة.

والأصول التي يذكرها علماء القراءات هي: الاستعاذةُ، والبسملةُ، وسورةُ أمِّ القرآن، والإدغامُ الكبيرُ، وهاءُ الكناية، والمدُ والقصرُ، والهمزتان من كلمة، والهمزتان من كلمتين، والهمزُ المفردُ، ونقلُ حركةِ الهمزة إلى الساكنِ قبلها، والسكتُ على الساكنِ قبل الهمز وغيره، ووقْفُ حمزة وهشام على الهمز، والإدغامُ الصغيرُ، والكلامُ في ذالِ (إذ) ودالِ (قد) وتاءِ التأنيث ولامِ (هلْ) و(بلْ) وحروفٍ قرُبت مخارجُها، وأحكامُ النون الساكنة والتنوين، والفتحُ والإمالةُ وبين اللفظين، وإمالةُ هاء التأنيث وما قَبْلها في الوقف، ومذاهبُ القراءِ في الراءات واللامات، والوقفُ على أواخر الكلم، والوقفُ على مرسومِ الخط، وياءاتُ الإضافة، والياءاتُ الزوائد.

الثاني - **الفرش**[٤]: وهو الكلمات التي يقل دورها وتكرارها مِن حروف القراءات المختلَفِ فيها في القرآن الكريم، ولم تطّرد. فإنّ الفرش إذا ذُكِر فيه حرفٌ فإنه لا يتعدى أولَ حرف من تلك السورةِ إلا بدليل أو إشارة أو نحو ذلك[٥].

---

(١) انظر «إبراز المعاني» (ص٣١٧-٣١٩)، و«سراج القارئ» (ص١٤٧-١٤٨)، و«شرح شعلة» (ص١٥٨-١٥٩)، و«شرح طيبة النشر» لابن الناظم (ص١٦٧-١٦٨)، و«مقدمات في علم القراءات» (ص٧٧).

(٢) أي: أصول القراءات، أو أصول القراءة. وسمِّيَتْ: «أصولاً» لأنها يَكْثُرُ دَوْرُها ويَطَّرِدُ حكمُها على جزئياتها.

(٣) فمثلاً: إشباعُ المدِّ في حرف المدِّ الذي يتلوه سكونٌ لازمٌ - يكون مطَّرِدًا في كل كلمةٍ تَرِدُ في القرآن فيها حرفُ مدٍّ يتلوه سكون لازم.

(٤) أُطلِق عليها «الفَرْش» لانتشارها، فكأنها انفرشت، ولأنها لَمّا كانت مذكورةً في أماكنها من السور فهي كالمفروشة. وهي تسمى ـ أيضًا ـ «الفروع»؛ مقابلةً بالأصول، و: «الجزئيات»؛ مقابلةً بالكليات.

مثال الفرش: ما ورد في سورة البقرة من قوله تعالى: ﴿ وَمَا يُخَـٰدِعُونَ إِلَّآ أَنفُسَهُمْ ﴾؛ فقد قرأ نافع وابن كثير وأبو عمرو: ﴿ يُخَـٰدِعُونَ ﴾، وقرأ الباقون من العشرة: ﴿ يَخْدَعُونَ ﴾.

ويأتي في الفرش مواضع مطردة حيث وقعت، وهي بالأصول أشبَهُ منها بالفرش، مثل: تقليل ﴿ٱلتَّوْرَىٰةَ﴾، والكلام في ﴿ هَٰأَنتُمْ ﴾ والاستفهامين، وغير ذلك.

ويبتدئ القراء بذكر الفرش من أول سورة البقرة إلى آخر سورة الناس.

أصول رواية قالون عن نافع من طريق «الشاطبية»

باب الاستعاذة

- تعريفها في عرف علماء القراءة: لفظٌ مخصوص يحصل به الالتجاء والاعتصام بالله من الشيطان الرجيم عند إرادة قراءة القرآن الكريم[(١)].
- ليست من القرآن –إجماعا–، ولكنها تُطلَب لقراءته.
- مستحبة عند الجمهور، وقال البعضُ بوجوبها[(٢)].
- صيغتُها المختارة من حيث الرواية هي: «أعوذ بالله من الشيطان الرجيم»، ولا حرج على القارئ في الإتيان بغير هذه الصيغة مما صح عن أئمة القراء[(٣)].
- محلُّها قبلَ القراءة[(٤)].
- المختارُ الجهرُ بها[(٥)]، إلا في أربعة أحوال: إذا قرأ القارئ سرًّا، أو قرأ خاليًا ـ سواء قرأ جهرًا أو سرًّا ـ، أو قرأ في الصلاة، أو قرأ في الدَّوْرِ ولم يكن في قراءته مبتدِئًا[(٦)] – ففي هذه الحالات الأربع يُستَحَبُّ له الإسرار بالتعوُّذ[(٧)].
- إذا قطع القارئُ تلاوتَه فإنه لا يخلو من حالين: إما أن يكون قطعُه بنيَّةِ الإعراض عن القراءة، وإما أن يكون لعارضٍ بنية العودة إلى القراءة.

ففي الحالة الأولى يعيد الاستعاذة، وفي الحالة الثانية؛ إن كان القطع لعارض اضطراري أو لأمر له علاقة بالقراءة ولم يَطُل القطعُ؛ لم يُعد، وإلا أعاد[(٨)].

---

(١) انظر «المنير في أحكام التجويد» (ص٢٧).

(٢) انظر «تفسير الطبري» (١٧/٢٩٣-٢٩٤)، و«تفسير ابن كثير» (١/١١٣) و(٤/٦٠٢)، و«النشر» (١/٢٥٧-٢٥٨)، و«تقريب النشر» (ص٣٣)، و«أضواء البيان» (٢/٤٤٣)، و«الموسوعة الفقهية الكويتية» (٤/٦).

(٣) انظر «النشر» (١/٢٤٣-٢٥٢)، و«تقريب النشر» (ص٣٣).

(٤) انظر «جمال القراء» (٢/٤٨٢)، و«النشر» (١/٢٥٤-٢٥٧).

(٥) قارن بـ«سراج القارئ» (ص٢٧)، و«النشر» (١/٢٥٢-٢٥٣)، و«تقريب النشر» (ص٣٣)، و«شرح طيبة النشر» لابن الناظم (ص٤٥)، و«مختصر بلوغ الأمنية» (ص١٤)، و«الطريق المأمون» (ص٢٩-٣٠).

(٦) وأما إن كان هو المبتدئَ فإنه يجهر؛ لأنه الآن صار في حينئذ بحضرة من يسمع قراءته. [«هداية القاري» (٢/٥٥٨)].

(٧) انظر «النشر» (١/٢٥٤)، و«إبراز المعاني» (ص٦١).

(٨) انظر «النشر» (١/٢٥٩).

باب البسملة[١]

- البسملة في اللغة والاصطلاح: قَوْلُ: (بسم الله الرحمن الرحيم). يُقَال: بَسْمَل بَسْمَلَةً؛ إذَا قال أَوْ كَتَبَ: (بسم الله)[٢].

- اتفق العلماء جميعُهم على أنها بعضُ آيةٍ من سورة النمل.

واتفق علماءُ العَدَدِ على عدم عدِّها أيةً مِن سورةٍ غيرِ الفاتحة، واختلفوا في كونها آية من الفاتحة[٣].

وأما الفقهاء فمذهبُ أكثرِهم أنها ليست آيةً من الفاتحة ولا مِن غيرها، وأنها آيةٌ واحدةٌ من القرآن كلِّه، أُنزلت للفصل بين السور، وذُكِرَت في أول الفاتحة[٤].

- تثبت البسملة عند افتتاح القراءة بأوائل السور[٥] سوى سورة التوبة، وأما عند افتتاح القراءة بغير أوائل السور فإنّ الأصل أن القارئ مخيَّر بين الإتيان بالبسملة وعدم الإتيان بها.

في حال إثبات البسملة يجوز مع الاستعاذة أربعةُ أوجه:

الأول – قطع الاستعاذة عن البسملة، وقطع البسملة عن أول المقروء ـ سواء أكان المقروءُ أولَ سورةٍ أم كان غيرَ ذلك ـ

الثاني – قطعُ الأول ووصلُ الثاني بالثالث.

الثالث – وصلُ الأول بالثاني وقطعُ الثالث.

الرابع – وصل الجميع.

وفي حال عدم إثبات البسملة يجوز مع الاستعاذة وجهان[٦]:

---

(١) انظر «لسان العرب» (٢/٤٠٣) و(١١/٥٦)، و«المصباح المنير» (١/٤٩)، و«الموسوعة الفقهية الكويتية» (٨/ ٨٣).

(٢) أي بما كان بعدَ أوَّلِها ـ ولو بكلمة ـ [انظر «شرح طيبة النشر» للنويري (١/٢٩٣)].

(٣) انظر «المنير في أحكام التجويد» (ص٣٣).

(٤) انظر «الموسوعة الفقهية الكويتية» (٨/ ٨٣-٨٥).

(٥) أي بما كان بعدَ أوَّلِها ـ ولو بكلمة ـ [انظر «شرح طيبة النشر» للنويري (١/٢٩٣)].

(٦) انظر «النشر» (١/٢٥٧).

الأول – قطع الاستعاذة عن أول المقروء ـ سواء أكان المقروءُ أولَ التوبة أم غيرَ ذلك ـ.

الثاني – وصل الاستعاذة بأول المقروء.

- وتثبت البسملةُ بين كل سورتين، سواء أكانت السورة الأولى بعد الثانية في ترتيب المصحف أم قبلها، وسواء أكانت تتلوها مباشرة أم لا، بل حتى لو كانت السورةَ نفسَها ـ وذلك بأن يكرر القارئُ السورةَ ـ وحينئذ يجوز لنا ثلاثةُ أوجُهٍ:

الأول – قطع آخر السورة الأولى عن البسملة، وقطع البسملة عن أول السورة الثانية.

الثاني – قطع الأول ووصل الثاني بالثالث.

الثالث – وصل الجميع.

ويستثنى مما سبق ما لو كانت السورةُ الثانيةُ سورةَ التوبة؛ فإننا لا نبسمل بينها وبين ما قبلها ـ سواء أكانت السورةُ التي قبلَها سورةَ الأنفال أو غيرَها ـ، وإنما لَنَا أحدُ الأوجهِ الثلاثة الآتية:

الأول – قطع آخر السورة عن أول التوبة.

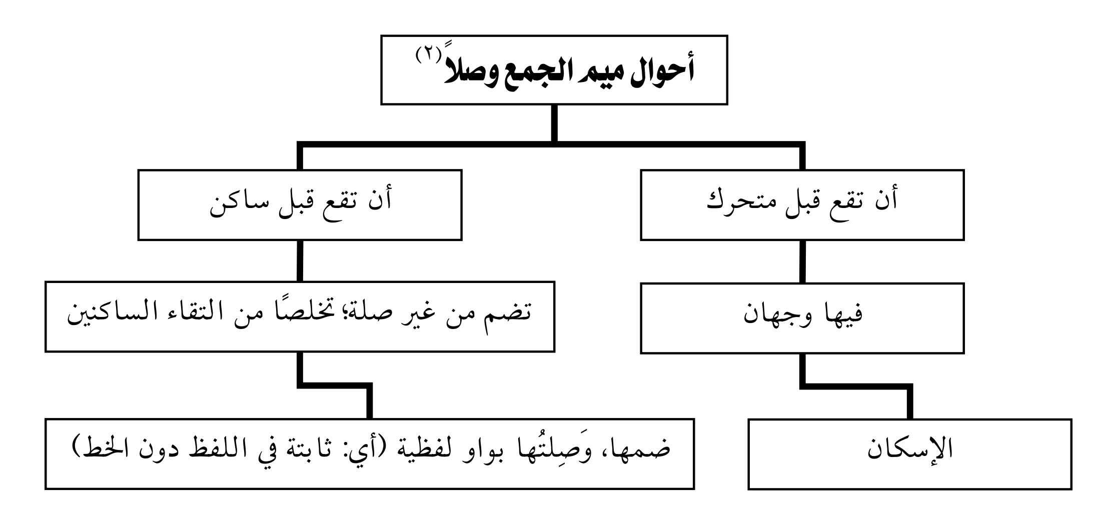
الثاني – وصلهما.

الثالث – السكت بينهما سكتةً لطيفةً[1].

(١) والسكت: قَطْعُ الصوتِ زمنًا هو دُونَ زمنِ الوقفِ عادةً مِن غَيْرِ تَنَفُّسٍ. [انظر «النشر» (١/٢٤٠)].
وتقديرُه بحركتين ليس صوابًا. [انظر «شرح المقدمة الجزرية» لأيمن سويد].

باب ميم الجمع

ميم الجمع: هي الميم الزائدة الدالة على جمع المذكَّرِين حقيقةً أو تنزيلاً[(١)].



تنبيهات:

١- عند الوقف على ميم الجمع نقف بالإسكان المحض لا غير، سواء قَرَأْنا بوجه الإسكان أو بوجه الصلة[(٣)].

٢- مقدارُ مَدِّ صلةِ ميم الجمع مذكور في آخر الباب التالي.

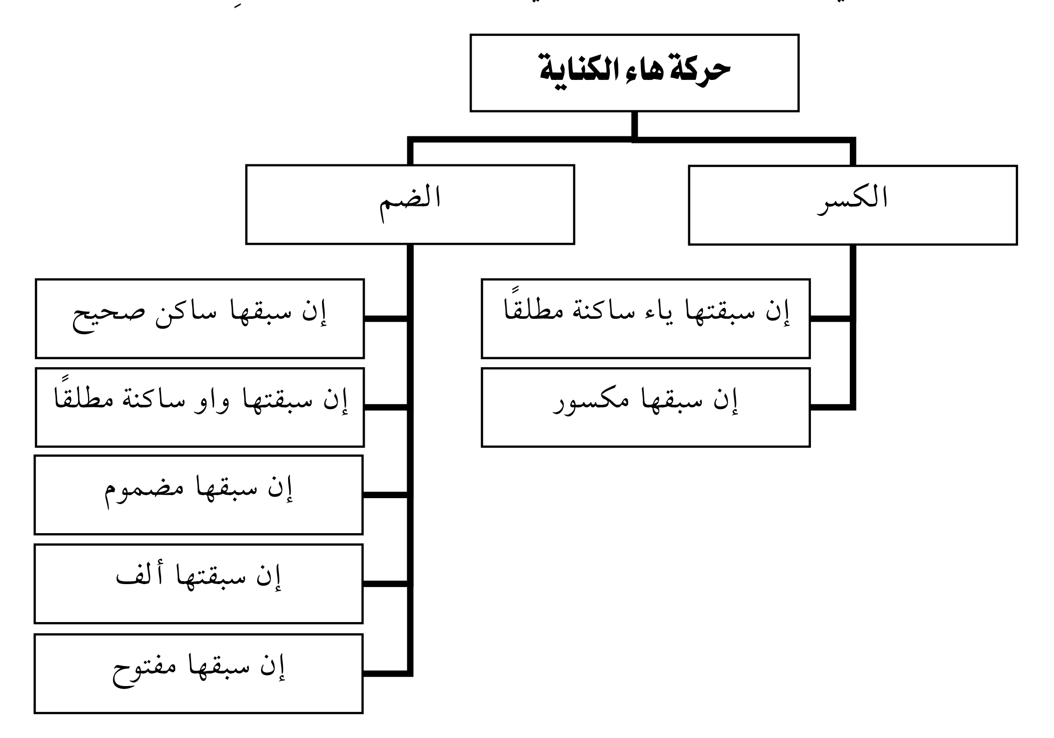
(١) انظر «الإضاءة» (ص٥٨)، و«شرح النظم الجامع» (ص٨٥).

(٢) انظر «التيسير» (ص١٩)، و«الشاطبية» (ص٩/ البيت ١١١)، و«النشر» (١/٢٧٣-٢٧٤).

(٣) انظر «التيسير» (ص٧٩)، و«الشاطبية» (ص٣٠/ البيت ٣٧٣)، و«النشر» (١/٢٧٤) و(٢/١٢٢).

باب هاء الكناية[١]

هاء الكناية: هي عبارة عن هاء الضمير التي يُكَنّى بها عن المفردِ المذكرِ الغائبِ[٢].



فوائد:

١- هاء الكناية أصلُها الضمُّ، إلا أن تقع بعد كسرة أو ياءٍ ساكنةٍ[٣]؛ فإنها حينئذ تكسر[٤].

٢- القاعدة السابقة تنطبق على هاءِ ضمير التثنية[٥] وهاءِ ضمير الجمع[٦].

---

(١) انظر «التيسير» (ص٢٩-٣٠) و(ص١٥٢)، و«الشاطبية» (ص١٣-١٤)، و«النشر» (١/٣٠٤-٣١٣)، و«تقريب النشر» (ص٤٧-٥٠).

(٢) انظر «النشر» (١/٣٠٤)، و«إبراز المعاني» (ص١٠٣).

(٣) سواء أكانت هذه الياءُ الساكنةُ مدِّيَّةً لينيَّةً أم كانت لينيةً فقط.

(٤) انظر «شرح طيبة النشر» لابن الناظم (ص٦٦)، و«إبراز المعاني» (ص١٠٣)، و«النشر» (١/٢٠٤-٢٠٥).

(٥) كما في نحو: ﴿ عَلَيْهِمَا ﴾.

(٦) كما في نحو: ﴿ عَلَيْهِم ﴾.

أحوال هاء الكناية في حالة الوصل

- إن وقعت بين متحركين
  - توصل بواو لفظية إن كانت مضمومة
    - تستثنى من هذا كلمة واحدة
      - يَرْضَهُ
  - توصل بياء لفظية إن كانت مكسورة
    - تستثنى من هذا ثمان كلمات
      - يُؤَدِّهِ
      - نُؤْتِهِ
      - نُوَلِّهِ
      - نُصْلِهِ
      - يَأْتِهِ فيها وجهان
        - القصر
        - الصلة
      - أَرْجِهِ
      - فَأَلْقِهِ
      - وَيَتَّقْهِ
- غير ذلك
  - تقصر

فوائد:

١- الهاءُ في اسم الإشارة: (هَٰذِهِ) توصل بياءٍ لفظيةٍ إن جاء بعدها حرفٌ متحـرك، وتُقْصَـر[١] إن جاء بعدها حرفٌ ساكنٌ[٢].

٢- بما أن الصلة ـ سواءٌ أكانت صلةَ هاءِ ضميرٍ أم صلةَ ميمِ جمعٍ ـ هي حرفُ مـدٍّ؛ فهـي إذَن تُمَدُّ مدًّا طبيعيًّا إن لم يأتِ بعدها همزٌ[٣]، وتُعامَلُ معاملةَ المدِّ المنفصلِ إن أتى بعدها همزٌ[٤].

---

(١) القصر في هذا الباب يراد به حذف الصلة.

(٢) وذلك لالتقاء ساكنين.

(٣) ويُعرَف هذا المد بـ: «مد الصلة الصغرى».

(٤) ويُعرَف هذا المد بـ: «مد الصلة الكبرى».

باب المد والقصر

المد ـ في هذا الباب ـ هو عبارة عن زيادةِ مطٍّ في حرف المد[١] على المد الطبيعي[٢][٣].

و**القصر** ـ في هذا الباب ـ هو إبقاء المد الطبيعي على حاله دون زيادة[٤].

والزيادة المذكورة لا تكون إلا لسبب، وهو إما همز أو سكون[٥]. ومراتبُها أربعٌ[٦]، بيانُها في هذا الجدول:

مقدار المد بالحركات[٧]	مقدرا المد بالأَلِفَات[٨]	التعبيرات الاصطلاحية التي يعبَّر بها عنه
٣	ألف ونصف	فويق القصر
٤	ألفان	التوسط
٥	ألفان ونصف	فويق التوسط
٦	ثلاث ألفات	الطول أو الإشباع

(١) «حرف المد» ـ هنا ـ مفرَدٌ مضاف؛ فَيَعُمُّ كلَّ حروف المد.

وحروف المد هي الحروف الجوفية الثلاثة، وهي:

- الألف. ولا تكون إلا ساكنة، ولا يكون قبلها إلا مفتوحٌ.
- الياء الساكنة المكسورُ ما قبلها.
- الواو الساكنة المضمومُ ما قبلها.

(٢) سيأتي تعريف المد الطبيعي عند ذِكر أنواع المدود.

(٣)، (٤) انظر «النشر» (٣١٣/١).

(٥) لم أتعرض ههنا للكلام عن السبب المعنوي للمد؛ وذلك لأنه ليس من طريق «الشاطبية».

(٦) انظر «فتح الوصيد» (١٧٨/١)، و«النشر» (٣٣٣/١)، و«تقريب النشر» (ص٥١)، و«تقريب الشاطبية» (ص٥٦٤).

(٧) الحركة: هي الْمُدة الزمنية اللازمة لنطقِ حرفٍ متحركٍ ـ مفتوحٍ أو مضمومٍ أو مكسورٍ ـ[*]. فقولنا: «يُمَدُّ بمقدار حركتين» أي: يمد بزمن مساوٍ لزمنِ النطقِ بحرفين متحركين متتاليين.

(٨) الأَلِف يراد بها الْمُدة الزمنية اللازمة للنطق بألفٍ ممدودةٍ مدًّا طبيعيًا. ومن المعروف أن الألفَ الممدودةَ مدًّا طبيعيًّا قدرُها حركتان. فنخْلُصُ من هذا إلى أن مقدار الألف حركتان.

(*) انظر «شرح المقدمة الجزرية» لأيمن سويد (الحلقة ٤٤)، و«الثمر اليانع» (ص٢٥). وانظر «الإنباء في تجويد القرآن» (ص٣٠).

أنواع المدود:

المدود في القرآن الكريم تنقسم بحسب الأصالة والفرعية إلى قسمين:

أولاً ـ المد الأصلي(١):

تعريفه: هو الذي لا تقوم ذاتُ حرفِ المد دونَه، ولا يتوقف على سبب(٢).

مقداره: حركتان.

أقسامه: يُقسم إلى قسمين(٣):

الأول – الكَلِمِيّ: وهو ما كان موجودًا في كلمة.

الثاني – الحرفي: وهو ما كان موجودًا في هجاءِ حرفٍ من الحروف المقطَّعَة الواقعة في فواتح السور. وينحصر وجودُ هذا القسم في خمسة أحرفٍ مجموعة في قول بعضِهم: «حَيٌّ طَهُرَ».

ويندرج تحت المد الأصلي ما يأتي:

١- **مد البدل:**

صورتُه: أن تأتي همزتان أولاهما متحركة وثانيَتُهما ساكنة، ففي هذه الحالة تُبدلُ الهمزةُ الثانيةُ حرفَ مدٍّ مِن جِنْسِ حركةِ الهمزة الأولى.

ويُلحق بمد البدل كل همز ممدود ولم يكن أصلُ حرف المد همزةً ساكنةً.

٢- **المد الفاصل**(٤):

تعريفه: هو إدخال ألف بين الهمزتين المتتاليتين. وتسمى هذه الألف: «ألف الفَصْل»(٥).

---

(١) ومن أسمائه ـ أيضًا ـ: «المد الطبيعي» و«المد الذاتي». [انظر «الإضاءة» (ص١٧)، و«مختصر العبارات» (ص١١١)].

(٢) انظر «النشر» (١/٣١٣)، و«التمهيد» (ص٥٤).

(٣) انظر «هداية القاري» (١/٢٧٠-٢٧٤).

(٤) ومن أسمائه ـ أيضًا ـ: «مد الحَجْز»، و«مد العدل». [انظر «جمال القراء» (٢/٥٢٣)، و«النشر» (١/٣٥٣)، و«الإضاءة» (ص١٩)].

(٥) انظر «النشر» (١/٣٥٣-٣٥٤)، و«مختصر العبارات» (ص١٠٩).

٣- **مد الصلة الصغرى:**

صورتُه: أن يتلوَ صلةَ هاءِ الضمير أو صلةَ ميمِ الجمع حرفٌ غيرُ الهمزة[(١)].

٤- **مد العِوَض:**

تعريفه: وهو التعويض عن تنوينِ النصبِ بألف عند الوقف[(٢)].

ويستثنى من ذلك ما لو كان الموقوفُ عليه هاءَ التأنيث؛ فإنها تُبدل عند الوقف هاءً ويوقف عليها بالسكون المحض فقط.

ثانيا- المد الفرعي[(٣)]:

تعريفه: هو الزائد على المد الطبيعي لسببٍ.

ويندرج تحته ما يأتي:

١- **المد المتصل:**

صورتُه: أن يقع الهمزُ بعد حرف المد واللين في كلمة واحدة[(٤)].

مقداره: أربع حركات[(٩)].

٢- **المد المنفصل:**

صورته: أن يقع الهمز بعد حرف المد واللين بشرط انفصاله عنه، وذلك بأن يكونَ حرفُ المد واللين آخِرَ كلمة ويكونَ الهمزُ أولَ الكلمة التي تليها. ويستوي في ذلك الانفصالُ الحقيقيُّ والحُكْميُّ[(٦)(٧)].

---

(١) انظر «المنير في أحكام التجويد» (ص١٣٥).

(٢) انظر «نهاية القول المفيد» (ص١٤٩)، «المنير في أحكام التجويد» (ص١١٩-١٢٠).

(٣) ومن أسمائه ـ أيضًا ـ: «المد الزائد» و«المد المزيدي».

(٤) انظر «مختصر العبارات» (ص١١٥-١١٦).

(٦) الانفصال الحقيقي: هو أن يكون حرف المد واللين ثابتًا رسمًا ولفظًا، نحو: ﴿ فِي أَنفُسِهِمْ ﴾.

والانفصال الحكمي: هو أن يكون حرف المد واللين ثابتًا لفظًا لا رسمًا، ومنه: ياءُ النداء، وهاءُ التنبيه، وصلةُ هاء الضمير، وصلةُ ميم الجمع، وما إلى ذلك من كل حرفِ مدٍّ حُذِفَ رسمًا وثبت لفظًا. [انظر «إبراز المعاني» (ص١١٤)، و«سراج القارئ» (ص٤٩)، و«الإضاءة» (ص١٨)، و«الطريق المأمون» (ص٥٥)، و«شرح المقدمة الجزرية» للحَمَد (ص٥١٤)].

(٧) «الطريق المأمون» (ص٥٤-٥٥)، و«مختصر العبارات» (ص١١٧).

مقداره: حركتان[١]، أو أربع[٢][٣].

٥- مد الصلة الكبرى:

صورتُه: أن يتلوَ صلةَ هاءِ الضمير أو صلةَ ميمِ الجمع همزةٌ[٤].

وهو ملحق بالمد المنفصل.

٣- المد العارض للوقف:

تعريفه: هو أن يأتي بعدَ حرفِ المدِّ أو حرفِ اللينِ حرفٌ ساكنٌ سكونًا عارضًا بسبب الوقف[٥][٦].

مقداره: حركتان، أو أربع، أو ستٌّ[٧].

٤- المد اللازم:

تعريفه: هو أن يأتي بعد حرف المد حرفٌ ساكنٌ في حالتَي الوصل والوقف[٨].

مقداره: ست حركات.

---

(١) انظر «النشر» (٣٢١/١).

(٢) انظر «النشر» (٣٢٣/١).

(٣)، (٩) انظر «فتح الوصيد» (١٧٨/١)، و«النشر» (٣٣٣/١)، و«تقريب النشر» (ص٥١).

(٤) انظر «المنير في أحكام التجويد» (ص١٣٥).

(٥) وبعضُ العلماء يفرِّق بين ما كان فيه الحرفُ السابقُ للساكنِ العارضِ حرفَ مدٍّ ولينٍ أو حرفَ لينٍ فقط؛ فيطلِق على الأول اسمَ: «المد العارض للوقف» أو: «المد العارض للسكون»؛ وعلى الثاني اسمَ: «مد اللين».

وسواءٌ فرَّقْنا بينهما في التسمية أو لم نفرِّق؛ فاعلمْ أنَّ بينهما فروقًا؛ منها:

١- أن الأول هو الأصل، والثاني حُمِلَ عليه.

٢- أن الأَوْلى في الأول الإشباع، والأَوْلى في الثاني هو القصر.

٣- أن الأول أقوى من الثاني؛ فإن الأول لا بد أن يكون أكبرَ من الثاني أو مساويًا له.

(٦) انظر «نهاية القول المفيد» (ص١٤٠)، و«الإضاءة» (ص٢٠).

(٧) انظر «النشر» (٣٣٦/١) و(٣٤٩/١)، و«التمهيد» (ص١٧٦)، و«شرح طيبة النشر» لابن الناظم (ص٧٦)، و«شرح طيبة النشر» للنويري (٤٠٢/١-٤٠٥).

(٨) انظر «مختصر العبارات» (ص١١٤).

أقسامه: ينقسم إلى قسمين[١]:

الأول – المد اللازم الكَلِمِيّ: وهو أن يجتمع حرفُ المد والسكونُ الأصلي في كلمة واحدة.

وهو نوعان: مخفَّفٌ[٢]، ومثقَّلٌ[٣].

الثاني – المد اللازم الحرفي: وهو أن يجتمع حرفُ المد والسكونُ الأصلي في هجاءِ حرفٍ من الحروف المقطَّعَة الواقعة في فواتح السور. وينحصر وجود هذا القسم في سبعة أحرفٍ مجموعةٍ في قول بعضِهم: «سَنَقُصُّ لَكُم»[٤].

وهو نوعان ـ أيضًا ـ: مخفَّفٌ، ومثقَّلٌ.

تنبيهات:

– إذا اجتمع سببا مدٍّ على حرف مدٍّ واحدٍ؛ فإننا نُعْمِل السبب الأقوى منهما ونهمل الأضعف، وهذا عند اختلافهما في المقادير، أما عند اتفاقهما فإننا نعملهما معا.

وأقوى المدود المد اللازم، ثم المتصل، ثم العارض، ثم المنفصل، ثم البدل.

وهذه القاعدة تُعرف بـ:(قاعدة أقوى السببين في المد)[٥].

---

(١) انظر «نهاية القول المفيد» (ص١٣٦-١٤٠).

(٢) وهو ما كان فيه السكون الأصلي غيرَ مدغَمٍ فيما بعدَه.

(٣) وهو ما كان فيه السكون الأصلي مدغَمًا فيما بعدَه.

(٤) لم أذكر حرفَ العينِ بين هذه الحروف؛ وذلك لأني أذهبُ مذهبَ مَن يرى أن المد في «عَين» ـ في فاتحَتَيْ مريم والشورى ـ ملحَقٌ بمد اللين لا بالمد اللازم الكلمي. وحجتنا في ذلك أمران:

الأول – أن الياء فيها هي ياءٌ لينيةٌ فقط وليستْ ياءً مدّيّةً لينيةً.

الثاني – أن المد اللازم لا يكون إلا مُشْبَعًا، بينما الياء في «عَين» يجوزُ فيها الطول والتوسط من طريق «الشاطبية»، والطول والتوسط والقصر من طريق «طيبة النشر». والله ـ تعالى ـ أعلم. [انظر «شرح المقدمة الجزرية» لأيمن سويد (الحلقة ٤٩)].

(٥) انظر لذلك ـ على سبيل المثال لا الحصر ـ: «النشر» (١/٣٥٠-٣٦٢)، و«شرح طيبة النشر» لابن الناظم (ص٧٦)، و«شرح طيبة النشر» للنويري (١/٤٠٥-٤١٠)، و«هداية القاري» (١/٣٥١-٣٥٣)، و«شرح المقدمة الجزرية» لأيمن سويد (١/٤٠٥-٤١٠).

- إذا تغيَّر سببُ المدِّ ـ سواء بالتسهيل أو بالإسقاط ـ جاز لنا أمران: الاعتداد بالأصل[١]، والاعتداد بالعارض[٢].
- للمدود ألقاب أخرى يستعملها بعض العلماء[٣].

تنبيهات:

١- إذا اجتمع في التلاوة مدٌّ منفصلٌ مع مدٍّ متصلٍ همزَتُه مسهَّلةٌ[٤] جاز حينئذٍ أربعة أوجه:
- قصر المنفصل مع مد المتصل.
- قصر الجميع.
- مد الجميع.
- مد المنفصل مع قصر المتصل.

إلا أن مدَّ المنفصل مع قصر المتصل يَضْعُفُ باعتبارِ أن سبب المد المتصل ـ ولو تَغَيَّرَ ـ أقوى من سبب المد المنفصل؛ لإجماع مَن رأى قصرَ المنفصلِ على جوازِ مد المتصل وإن غُيِّرَ سببُه، دون العكس، والله أعلم[٥].

٢- إذا اجتمع في التلاوة مدٌّ منفصلٌ همزَتُه مسهَّلةٌ مع مدٍّ منفصلٍ آخَرَ همزتُه مُحَقَّقَةٌ[٦] - جاز حينئذٍ ثلاثةُ أوجه:

---

(١) انظر «تقريب الشاطبية» (ص٥٧٠).

(٢) انظر لذلك ـ على سبيل المثال لا الحصر ـ «النشر» (١/٣٥٤-٣٦٢).

(٣) انظر لذلك ـ على سبيل المثال لا الحصر ـ «جمال القراء» (٢/٥٢٢-٥٢٤)، و«نهاية القول المفيد» (ص١٤٤-١٤٩)، و«الإضاءة» (ص١٨-٢٢)، و«مقدمات في علم القراءات» (ص١٣٠-١٣٢)، و«مختصر العبارات» (ص١٠٦-١١٩).

(٤) وذلك كما في قوله ـ تبارك وتعالى ـ: ﴿ هَٰؤُلَاء إن ﴾.

(٥) انظر «النشر» (١/٣٥٦)، و«شرح طيبة النشر» للنويري (١/٤١١-٤١٢).

(٦) كما في قوله تبارك وتعالى: ﴿ هَٰأَنتُمْ هَٰؤُلَاءِ ﴾ على القول بأن «ها» للتنبيه[*].

واعلم أنه لم يأتِ في رواية قالون مدٌّ منفصلٌ همزتُه مسهَّلةٌ إلا في كلمة: ﴿ هَٰأَنتُمْ ﴾، وقد جاءت في القرآن الكريم في أربعة مواضع.

- قصر الجميع.
- قصر الذي همزتُه مسهَّلَة مع مد الذي همزتُه محققة.
- مد الجميع.

وأما مدُّ الذي همزتُه مسهلةٌ مع قصرِ الذي همزتُه محققةٌ فإنه لا يجوز؛ إذ لا وجهَ له[(١)].

٣- إذا غُيِّرَ الهمزُ بالإسقاط[(٢)] فإنّ حرفَ المدِّ الذي قَبْله سيُلاقي الهمزَ المفتوحَ الـذي في أولِ الكلمةِ التي بَعْدَه[(٣)]، فيَكُون المدُّ هنا مِن قَبيلِ المـد المنفصـل[(٤)]، ويجـوز فيـه وجهـان: القصـرُ ـ لتغيُّر سببه ـ، والمدّ ـ اعتدادًا بالعارض ـ. والمدُّ أَوْلَى ـ كما قدَّمنا ـ.

وإذا اجتمعَ مدٌّ منفصلٌ مع هذا المدِّ[(٥)] جاز لنا حينئذ ثلاثة أوجه:

- قصر الجميع.
- قصر المنفصل مع مد الذي أُسقِطَت همزته.
- مد الجميع.

ولا يجوز مدُّ المنفصلِ مع قصرِ الذي أُسقِطَت همزتُه[(٦)].

---

(١) انظر «النشر» (٣٥٦/١)، و«شرح طيبة النشر» للنويري (٤١٢/١).

(٢) ويكون ذلك إذا وقع الهمزُ مفتوحًا آخرَ كلمةٍ؛ وأتى بَعْدَه همزٌ مفتوحٌ أوَّلَ الكلمةِ التالية له ـ كما تقدَّم (ص ٤١) ـ.

(٣) ولا يكون هذا إلا في الوصلِ فقط؛ إذْ في الوقف لا يكون هناك إسقاطٌ للهمزة الأولى؛ وذلك لانتفاءِ علةِ الإسقاط.

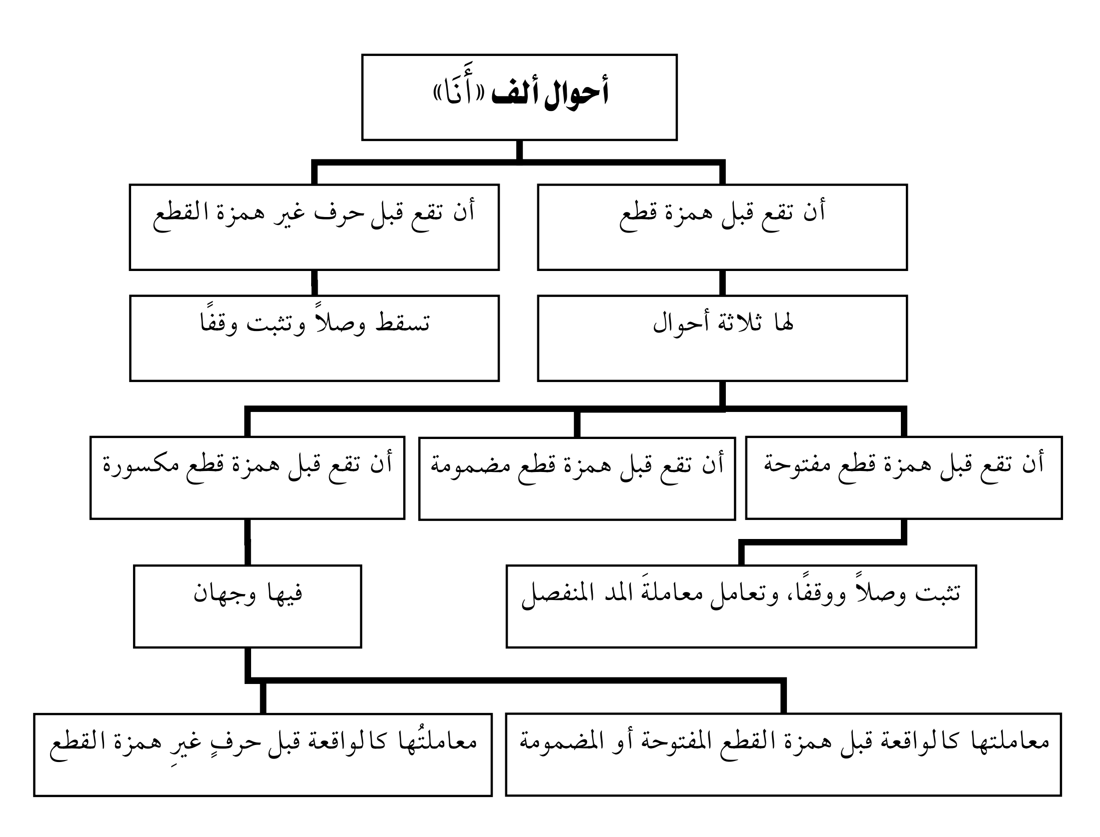
(٤) وهذا مذهب الجمهور.

(٥) كما في قوله ـ تبارك وتعالى ـ: ﴿ حَتَّىٰٓ إِذَا جَآ أَحَدَكُمُ ٱلْمَوْتُ ﴾.

(٦) انظر التفصيل والتعليل في «النشر» (٣٥٥/١-٣٥٦).

(*) انظر «الشاطبية» (ص٤٥/ الأبيات ٥٦٠، ٥٦١، ٥٦٢)، و«النشر» (٤٠٢/١-٤٠٤).

فصل[١]



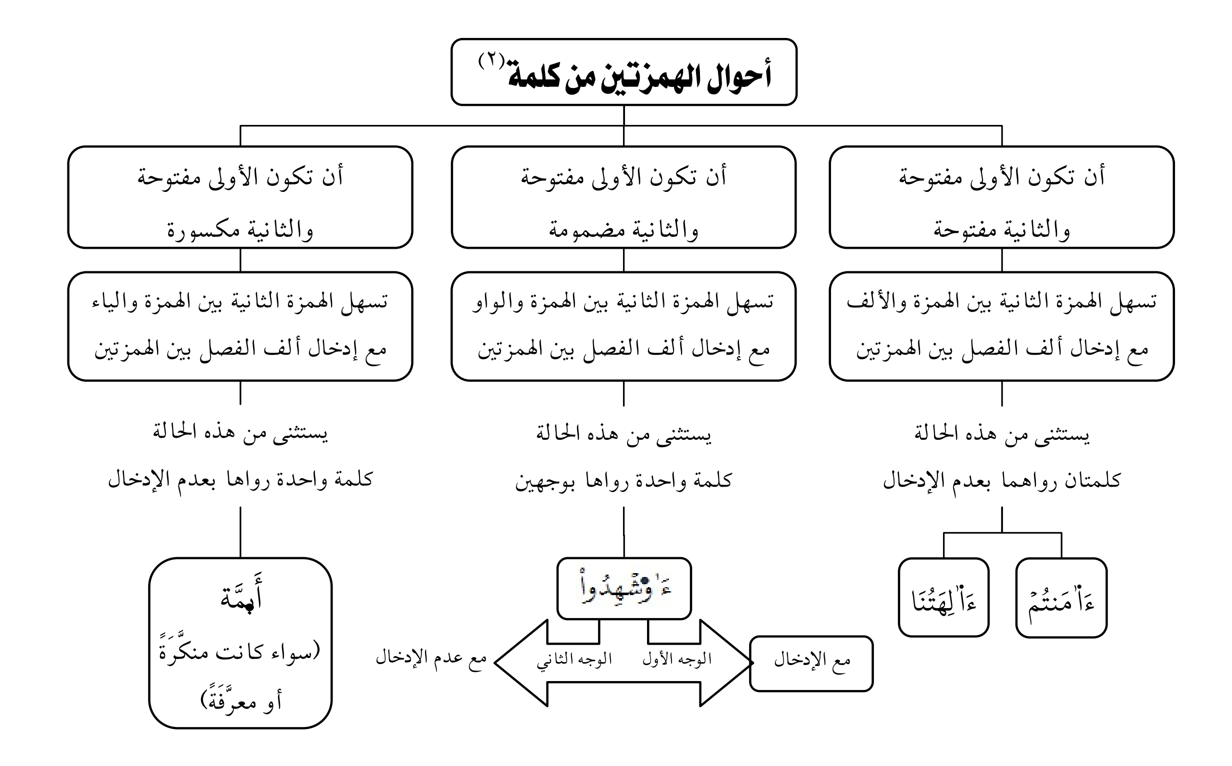
تنبيه: ألف «لَّٰكِنَّا» بسورة الكهف هي من هذا الباب؛ إذْ هي ألف (أنا)؛ حيث إنّ أصلَها: (لكنْ أنا).

---

(١) انظر «التيسير» (ص٨٢) و(ص١٤٣)، و«الشاطبية» (ص٤٢/ البيت ٥٢١) و(ص٦٦/ البيت ٨٣٩)، و«النشر» (٢/٢٣٠-٢٣١) و(٢/٣١١).

باب الهمزتين من كلمة

الهمزتان من كلمة: هما همزتا القطع المتحركتان المتلاصقتان الواقعتان في كلمة واحدة[١].



ويمكن اختصار قاعدةِ هذا الباب في فقرتين:

- في هذا الباب لا تأتي أُولى الهمزتين إلا مفتوحة، وأما ثانيَتُهُما فتارة تكون مفتوحة وتارة مضمومة وتارة مكسورة.
- في جميع الحالات نسهل الثانية بين الهمزة المحققة وحرف المد المجانس لحركتها، ونُدخِلُ ألف الفصل بين الهمزتين.

(١) انظر «الطريق المأمون» (ص٨٩)، و«شرح النظم الجامع» (ص٢٩).

(٢) انظر «التيسير» (ص٣١-٣٢) و(ص١٩٦-١٩٧) و(ص١١٧)، و«الشاطبية» (ص١٥-١٧) و(ص٨٢/ الأبيات ١٠٢٢، ١٠٢٦) و(ص١٦/ البيت ١٩٩)، و«النشر» (٣٦٢/١-٣٨١).

فصل

الاستفهام المكرر

الاستفهام المكرر: هو اجتماع همزتين في كلمةٍ وبعدَها كلمةٌ أخرى ذاتُ همزتين[١].

مذهب قالون في مواضع الاستفهام المكرر[٢]:

قرأ قالون في مواضع الاستفهام المكرر - بالاستفهام في الأول منهما، وبالإخبار في الثاني، باستثناء موضعين قرأهما بعكس ما تقدم؛ هما:

١- ﴿ وَقَالَ ٱلَّذِينَ كَفَرُوٓاْ أَءِذَا كُنَّا تُرَٰبًا وَءَابَآؤُنَآ أَئِنَّا لَمُخۡرَجُونَ ۝٦٧ ﴾.

٢- ﴿ وَلُوطًا إِذۡ قَالَ لِقَوۡمِهِۦٓ إِنَّكُمۡ لَتَأۡتُونَ ٱلۡفَٰحِشَةَ مَا سَبَقَكُم بِهَا مِنۡ أَحَدٖ مِّنَ ٱلۡعَٰلَمِينَ ۝٢٨ أَئِنَّكُمۡ لَتَأۡتُونَ ٱلرِّجَالَ وَتَقۡطَعُونَ ٱلسَّبِيلَ وَتَأۡتُونَ فِي نَادِيكُمُ ٱلۡمُنكَرَۖ ﴾.

(١) انظر «النشر» (٣٧١/١)، و«مختصر العبارات» (ص٢٢).

(٢) انظر «النشر» (٣٧٢/١-٣٧٤).

فصل

دخول همزة الاستفهام على همزة الوصل[(١)]

إذا دخلت همزةُ الاستِفهامِ على هَمْزَة الوصْلِ؛ ثَبَتَتْ هَمْزة الاستفهام وسقَطَتْ هَمْزَةُ الوَصْل[(٢)]، إلا إذا كانت إن ابتُدِئَ بها يُبتدَأُ بها مفتوحة[(٣)]؛ فإنها حينئذٍ نبقي همزة الوصل؛ لئلا يشتبه الاستفهام بالخبر، ونعاملها بإحدى طريقتين:

الطريقة الأولى- إبدالها ألِفًا[(٤)]، وحينئذ الألفُ المُبْدَلَةُ من الهمزة ستلتقي بالساكن الذي كان يلي هذه الهمزة، وهذا الساكنُ سكونُه لازم، فحينئذ لا بد مِن مَدِّ الألفِ مدًّا مُشبَعًا. وهذا ينطبق على جميع كلمات هذا الباب باستثناء كلمة: ﴿ءَآلَٰنَ﴾؛ فإنها بسبب تحريك اللام بالفتحة العارضة يجوز فيها المد والقصر -على قاعدة تغيُّرِ سبب المد-.

الطريقة الثانية- تسهيلُها، من غير إدخال.

وبما سبق يكون في كلمة ﴿ءَآلَٰنَ﴾ ثلاثة أوجه.

---

(١) انظر «التيسير» (ص١٢٢)، و«الشاطبية» (ص١٦/ الأبيات ١٩٢، ١٩٣، ١٩٤)، و«النشر» (١/٣٧٧-٣٧٨).

(٢) كما في قوله تعالى: ﴿ أَطَّلَعَ ﴾. أصلُها: أَ + اِطَّلَعَ.

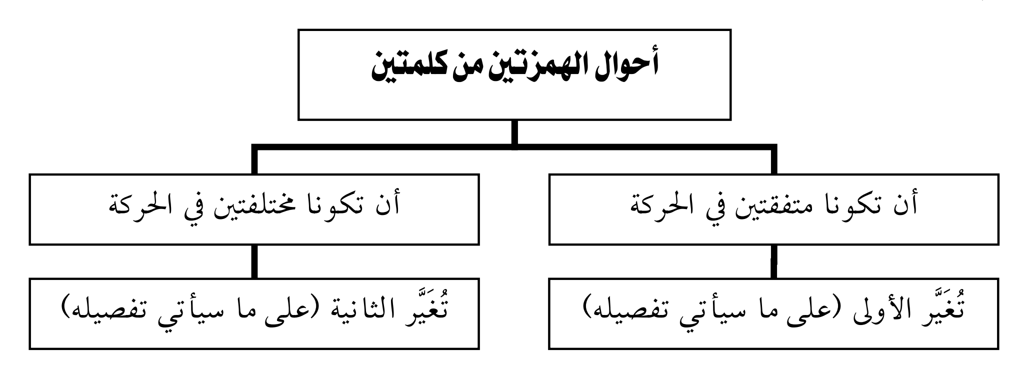
(٣) كما في قوله تعالى: ﴿ ءَآلذَّكَرَيْنِ ﴾. أصلُها: أَ + اَلذَّكَرَيْنِ.

(٤)

وهذا المد يطلِق عليه البعضُ: «مدّ الفَرْق» [انظر «جمال القراء» (٢/٦٣٢)].

باب الهمزتين من كلمتين

الهمزتان من كلمتين: هما همزتا القطع المتحركتان المتلاصقتان في الوصل الواقعتان في كلمتين[١].



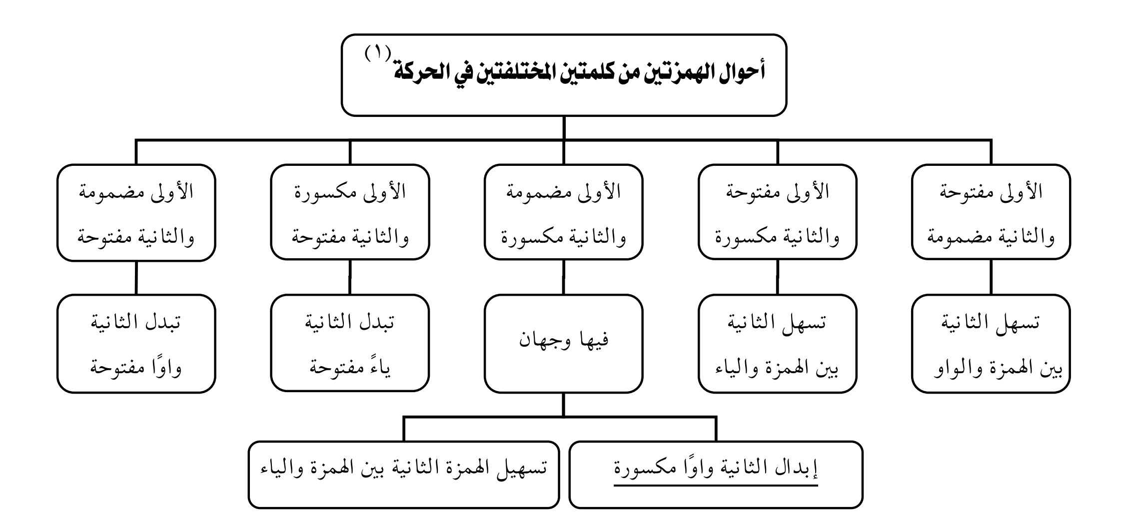
---

(١) انظر «الوافي» (ص٩١).

أحوال الهمزتين من كلمتين المتفقتين في الحركة[(١)]

- مكسورتان
  - تسهل الأولى بين الهمزة والياء
    - يستثنى من ذلك
      - ﴿ ٱلنَّبِيٓءِ ﴾ في موضعين
        - لَا تَدۡخُلُواْ بُيُوتَ ٱلنَّبِيِّ إِلَّآ
        - إِن وَهَبَتۡ نَفۡسَهَا لِلنَّبِيِّ إِنۡ
          - قرأهما بإبدال الهمزة الأولى ياءً مع إدغام الياء التي قبلها فيها، ويكون النطق بياء مشددة مكسورة
      - بِٱلسُّوٓءِ إِلَّا
        - فيها وجهان
          - إبدال الهمزة الأولى واوًا مع إدغام الواو التي قبلها فيها، ويكون النطق بواو مشددة مكسورة
          - تسهيل الهمزة الأولى بين الهمزة والياء
- مضمومتان
  - تسهل الأولى بين الهمزة والواو
- مفتوحتان
  - تسقط الأولى

(١) انظر «التيسير» (ص٣٣-٣٤)، و«الشاطبية» (ص١٧-١٨)، و«النشر» (١/٣٨٢-٣٨٦).



الحكم العام للحالات السابقة:

إذا كانت الأولى مفتوحة؛ نسهل الثانية.

وإذا كانت الثانية مفتوحة؛ نبدل الثانية حرف مد من جنس الأولى مع بقاء الفتحة.

إذا كانت الأولى مضمومة والثانية مكسورة؛ لنا في الثانية وجهان: التسهيل، والإبدال.

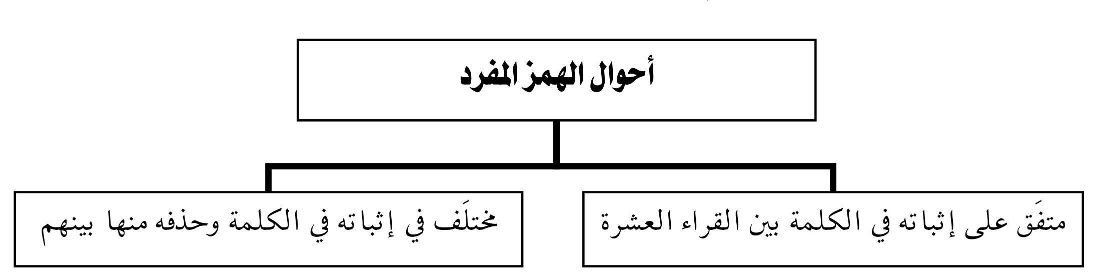
تنبيه: جميع ما ذُكِرَ من الخلاف في تغيير إحدى الهمزتين في هذا الباب إنما هو في حالة الوصل فحسب، وأما إذا وقفْنا على الكلمة الأولى أو بدأْنا بالكلمة الثانية فليس هناك إلا تحقيقُ الهمزة(١).

---

(١) انظر «النشر» (١/٣٩٠).

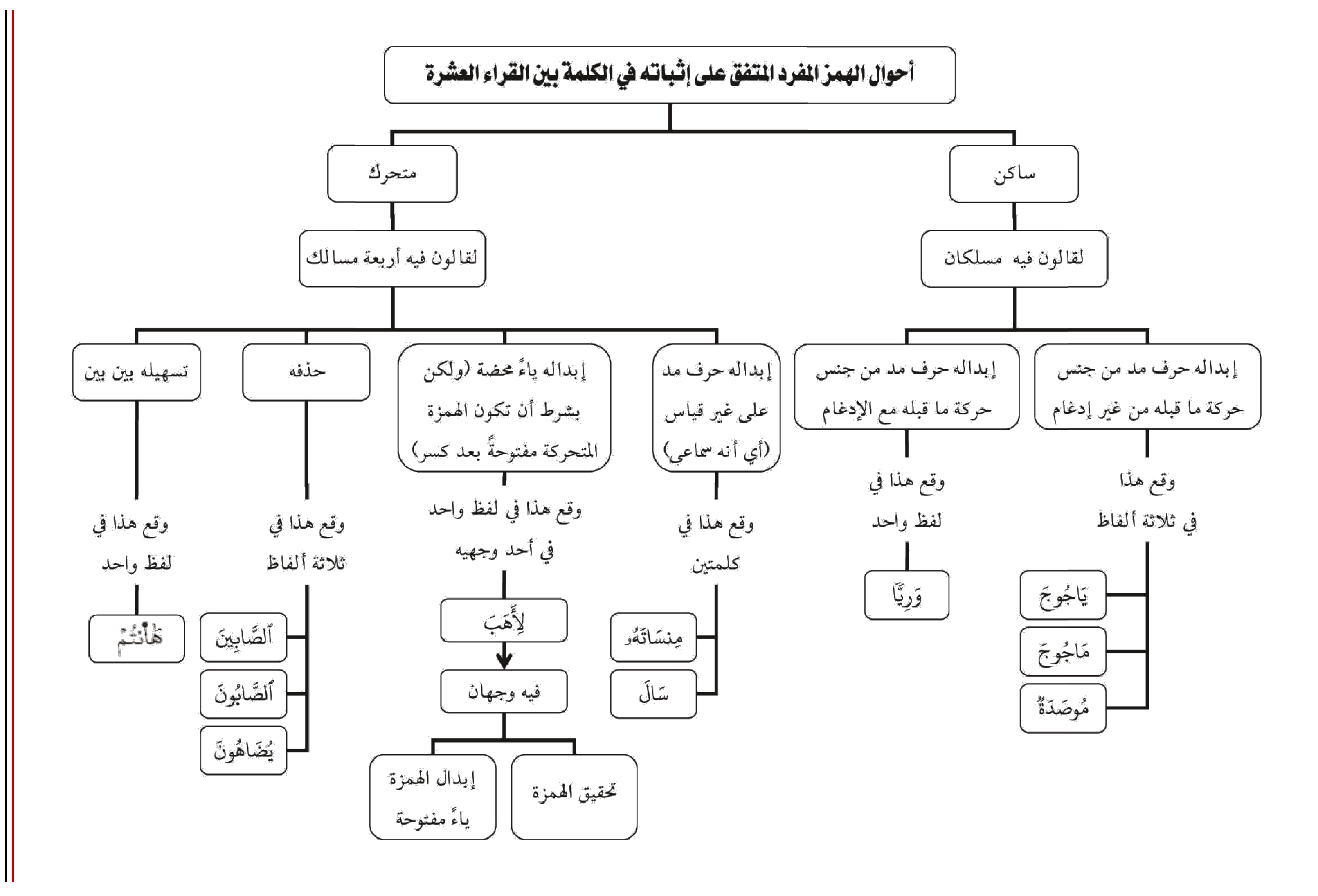
باب الهمز المفرد

الهمز المفرد: هو الهمز الذي لم يلاصق مِثلَه[١].



---

(١) انظر «شرح طيبة النشر» للنويري (١/٤٤٨).


أحوال الهمز المفرد المتفق على إثباته في الكلمة بين القراء العشرة
ساكن
متحرك
لقالون فيه مسلكان
لقالون فيه أربعة مسالك
إبداله حرف مد من جنس حركة ما قبله من غير إدغام
وقع هذا في ثلاثة ألفاظ
يَاجُوجَ
مَاجُوجَ
مُوصَدَةٌ
إبداله حرف مد من جنس حركة ما قبله مع الإدغام
وقع هذا في لفظ واحد
وَرِيًّا
إبداله حرف مد على غير قياس (أي أنه سماعي)
وقع هذا في كلمتين
مِنسَاتَهُۥ
سَالَ
إبداله ياءً محضة (ولكن بشرط أن تكون الهمزة المتحركة مفتوحةً بعد كسر)
وقع هذا في لفظ واحد في أحد وجهيه
لِأَهَبَ
فيه وجهان
تحقيق الهمزة
إبدال الهمزة ياءً مفتوحة
حذفه
وقع هذا في ثلاثة ألفاظ
ٱلصَّابِينَ
ٱلصَّابُونَ
يُضَاهُونَ
تسهيله بين بين
وقع هذا في لفظ واحد
هَآنتُم

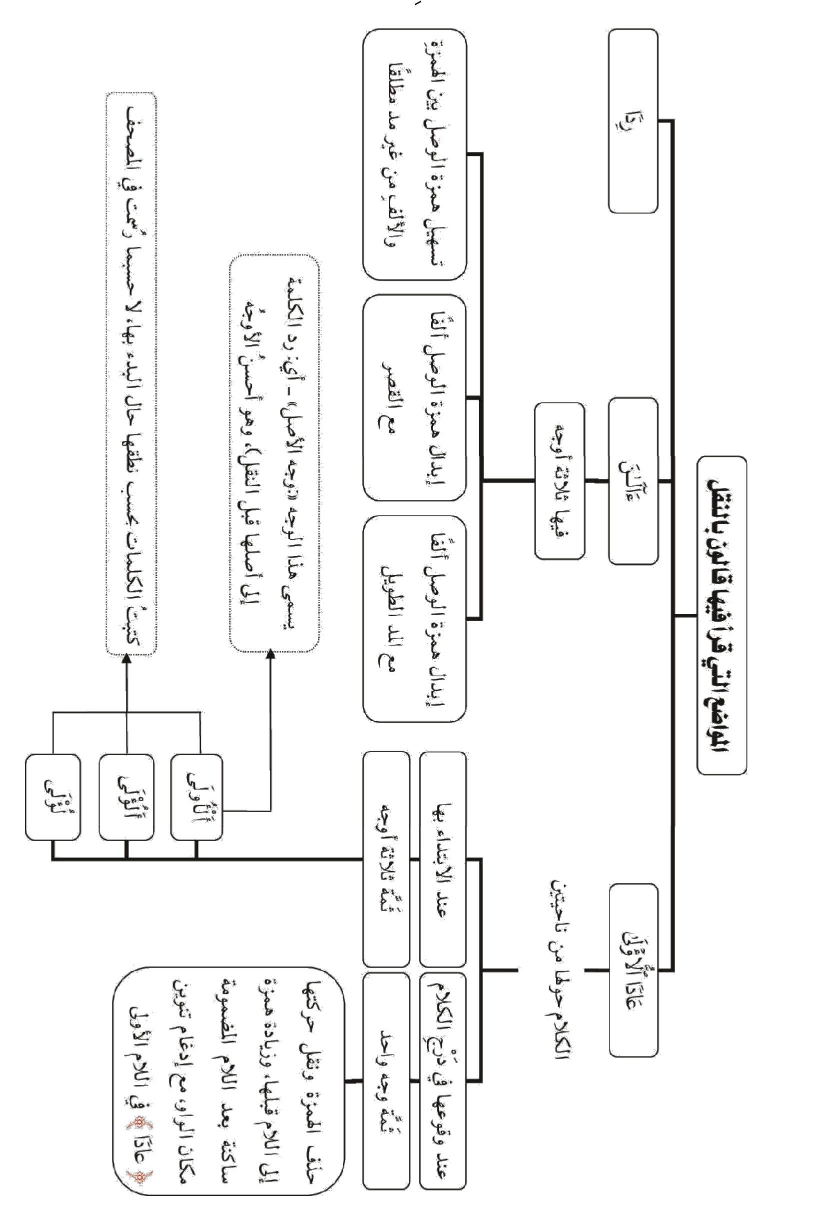
أحوال الهمز المفرد المختلف في وجوده في الكلمة بين القراء العشرة:

الهمز المفرد المختلف فيه بين الأئمة العشرة له ألفاظ مخصوصة، وقد يكون اللفظ مطَّرِدًا، وقد يكون خاصًّا بموضعه.

وللوقوف على ألفاظ هذا القسم ومذهبِ قالون فيها – انظر ـ لا على سبيل الحصر ـ «النشر» (١/٣٩٠-٤٠٨)، و«تقريب النشر» (ص٦٣-٦٩)، و«طيبة النشر» (ص٤٥-٤٦).

باب النقل[١]

النقل: هو تحويل حركةِ الهمزةِ إلى الساكنِ قبلَها مع حذف الهمزةِ[٢].



(١) انظر «التيسير» (ص١٢٢) و(ص١٧١) و(ص٢٠٤-٢٠٥)، و«الشاطبية» (ص١٩)، و«النشر» (١/٣٥٧-٣٥٩) و(١/٤١٠-٤١٤).

(٢) انظر «إبراز المعاني» (ص٤٢)، و«النشر» (١/٤٠٨)، و«شرح طيبة النشر» لابن الناظم (ص٩٥-٩٦).

باب الإظهار والإدغام

الإظهار: أن يؤتى بالحرفين منطوقًا بكلٍّ واحدٍ منهما على صورته مُوَفًّى جميعَ صفتِه مخلصًا إلى كمال بِنْيَتِه[(١)].

أو نقول: النطق بالحرف من مخرجه، موفى جميع صفته.

الإدغام: هو أن تصل حرفا ساكن بحرف متحرك فَتُصَيِّرَهُما حرفًا واحدًا مشددًا من جنس الثاني يرتفع المخرج عنهما ارتفاعة واحدةً[(٢)].

أو نقول: هو اللفظ بحرفَين حرفًا واحدًا كالثاني مشدَّدًا[(٣)].

والإظهار هو الأصل، والإدغام فرع عنه.

من أصول الإدغام في النطق العربي[(٤)]:

- أن يكون الحرف الأول ساكنًا، فإن كان متحركا تَوَقَّفَ حصولُ الإدغام على حذف الحركة، ويسمى حينئذ إدغامًا كبيرًا.
- أن الإدغام يكثر الإدغام في حروف الفم واللسان، ويقل في حروف الحلق والشفتين.
- أن الأضعف يُدغَم في الأقوى، ولا يُدغم الأفضلُ في الأنقَص.
- أنه كلما تقاربت المخارج وتدانت حَسُن الإدغام، وكلما تباعدت حَسُن الإظهار.

وينقسم الإدغام إلى قسمين[(٥)]:

١- كبير: وهو ما كان الأولُ مِن الحرفين متحركًا.

٢- صغير: وهو ما كان الأولُ منهما ساكنًا.

---

(١) انظر «مرشد القارئ» (ص٢٧٨)، و«التمهيد» (ص٦٩)، و«الإضاءة» (ص١١).

(٢) انظر «إبراز المعاني» (ص٦٦٠)، و«سراج القارئ» (ص٣٣)، و«التجويد المصور» (٢٣١/١).

(٣) «النشر» (٢٧٤/١)، وانظر «إبراز المعاني» (ص٨٧)، و«سراج القارئ» (ص٣٨)، و«التمهيد» (ص٦٩).

(٤) «شرح المقدمة الجزرية» للحمد (ص٤٢٦).

(٥) انظر «النشر» (٢٧٤/١-٢٧٥).

والمقصودُ ذِكْرُه من الإدغام في هذا المختصر هو الإدغام الصغير؛ إذ هو المتعلق برواية قالون؛ لأن الإدغام الكبير لم يقع في رواية قالون إلا في كلمتين: ﴿ تَأۡمَنَّا ﴾[1]، و﴿ مَكَّنِّي ﴾[2]، ولم يكن له من الإدغام الكبير سوى هاتين الكلمتين[3]، ولذا تركتُ ذِكرَه هنا.

و﴿ تَأۡمَنَّا ﴾ أصلُها: «تأمَنُنَا» ـ بنونين؛ أُولاهُما مضمومة وثانيتُهما مفتوحة ـ وفيها وجهان:

الأول – إخفاء النون الأولى.

وكيفيته: أن تخطف الحركة وتسرع بها حتى يذهب بعضُها. وقُدِّرَ الذاهبُ بالثلث.

الثاني – إدغام النون الأولى في النون الثانية مع الإشمام.

وكيفية أداء هذا الإشمام: أن تضم شفتيك بُعَيْدَ تسكين النون الأولى كهيئتهما عند النطق بالضمة، وتُبقِيهما بهذا الوضع إلى أن ينتهي زمن الغنة، فإذا انتهى زمن الغنة تفتحُ فمك على النون الثانية[4].

وأما ﴿ مَكَّنِّي ﴾ فأصلُها: «مَكَّنَنِي»؛ فأُدْغِمَت النون الأولى في الثانية؛ فصار النطق بنون واحدة مشددة.

وأما ﴿ نِعِمَّا ﴾ وأمثالُها فهي مما اتُّفِقَ عليه في هذا الباب بين القراء العشرة، وليست مِما وقع فيه الخلاف.

وفيما يلي الكلامُ على الإدغام الصغير:

---

(١) انظر «التيسير» (ص١٢٧-١٢٨)، و«الشاطبية» (ص٦١/ الأبيات ٣٧٣، ٣٧٤)، و«النشر» (١/٣٠٣-٣٠٤)، و«تقريب النشر» (ص٤٦-٤٧).

(٢) انظر «التيسير» (ص١٤٦)، و«الشاطبية» (ص٥٧٧/ البيت ٨٥٤)، و«النشر» (١/٣٠٣).

(٣) انظر «النشر» (١/٢٨٠-٣٠٤)، و«الطريق المأمون» (ص١٢٦).

(٤) ولعل هذا الوصف يقرِّبُ المسألةَ أكثر: { تَأۡمَنْ[ضم الشفتين]نَا }.

- **أسبابه**[١]:

١- التماثل: وهو أن يتفق الحرفان مخرجًا وصفةً.

٢- التجانس: وهو أن يتفق الحرفان مخرجا ويختلفا في بعض الصفات.

٣- التقارب: وهو أن يتقارب الحرفان في المخرج والصفة معا، أو في المخرج دون الصفة، أو في الصفة دون المخرج.

- **شروطه**[٢]:

١- تَقَدُّم الساكن.

٢- أن لا يكون الحرفُ الأولُ حرفًا حلقيًّا (وهذا الشرط خاص بالمتجانسين والمتقاربين؛ لأن المتماثلين يدغمان مطلقًا).

٣- أن لا يكون الساكنُ هاءَ سكت[٣] (وهذا خاص بالمثلين).

- **أقسامه**:

ينقسم باعتبار حُكْمِهِ إلى ثلاثة أقسام[٤]:

١- واجب: وهو ما اتفق القراء على إدغامه.

٢- وممتنع: وهو ما لم يُدغِمه أحدٌ منهم.

٣- جائز: وهو ما اختُلف فيه بين القراء؛ فأدغَمَه بعضُهم وأظهَرَه البعض الآخر.

وينقسم باعتبار الكمال والنقصان إلى قسمين[٥]:

١- كامل: وهو أن يسقط المدْغَم[٦] ذاتًا وصفةً بإدغامه في المدْغَم فيه، وبذلك يصير المدْغَم والمدْغَم فيه حرفًا واحدًا مشددًا.

---

(١) انظر «النشر» (١/٢٧٨-٢٧٩).

(٢) انظر «الإضاءة» (ص١٣).

(٣) وهذا الشرط اختلفوا فيه؛ فمنهم من اعتبره ـ وهم الجمهور ـ، ومنهم من لم يعتبره. وارجع إلى تفصيل ذلك في «هداية القاري» (١/٢٣٧).

(٤) انظر «النشر» (١/٣٧٥)، و«مقدمات في علم القراءات» (ص١٣٠).

(٥) انظر «هداية القاري» (١/٢٣٥-٢٣٦).

(٦) يُراد بسقوط المدغَم: سقوطه في اللفظ لا في الخط.

وسمي: (إدغامًا كاملاً) لاستكمال التشديد.

٢- ناقص: وهو أن يسقط المدغَم ذاتا لا صفة بإدغامه في المشدد فيه، أي تزول ذاته ويبقى شيء من صفاته[١]. وبذلك يصير المدغم والمدغم فيه حرفًا واحدًا مشددًا تشديدًا ناقصًا[٢].

وسمي بذلك لأنه غير مستكمل التشديد؛ وذلك من أجل بقاء صفة المدغَم.

والتقسيم التالي يبين مذهب قالون في الإدغام الصغير[٣]:

---

(١) والصفة التي تبقى في الإدغام الناقص إما أن غنة، وإما إطباق، وإما استعلاء.

فالغنة تكون في إدغام النون الساكنة في الواو والياء، وأيضا في الميم ـ على قول من يرى أن الغنة للنون لا للميم ـ والإطباق يكون في إدغام الطاء في التاء في نحو: ﴿ أَحَطتُ ﴾، والاستعلاء يكون في إدغام القاف في الكاف في ﴿ أَلَمْ نَخْلُقكُّم ﴾ ـ على مذهب الجمهور ـ.

انظر «جهد المقلّ» (ص١٨٤).

(٢) وذهب جماعة من علماء التجويد إلى تسميةٍ واعتبارِ ما بقيت فيه الغنةُ إخفاءً وليس إدغامًا، قالوا: لأن حقيقة الإدغام الصحيح أن يكون لفظ الأول من الحرفين كلفظ الثاني، فيصير مخرجه من مخرجه، فلا يبقى للمدغم أثر، فلو كان إدغاما صحيحا لذهبت الغنة بانقلاب النون إلى حرف لا غنة فيه، فلذا هو في الحقيقة إخفاء.

وذكر السخاوي أنهم عندما يقولون له إدغام فإنما يقولونه مجازا.

ومنهم من قال: هو كالإخفاء.

بينما أطلق عليه آخرون إدغامًا ناقصًا؛ تفريقًا بينه وبين الإدغام الصحيح من جهة، وبين الإخفاء من جهة أخرى.

قالوا: لأن وجود الغنة فيه بمنزلة الإطباق الموجود مع الإدغام في ﴿ أَحَطتُ ﴾ و﴿ بَسَطتَ ﴾، والدليل على أنه إدغامٌ وجودُ التشديد فيه، إذ التشديد ممتنع مع الإخفاء.

وهذا الذي استقر عليه الأمر عند المتأخرين.

وعلى كل حال؛ فهذا الخلاف لفظي، ولا وجود له من الناحية الأدائية.

انظر «شرح المقدمة الجزرية» للحمد (ص٤٧٦-٤٧٧).

(٣) انظر «التيسير» (ص٤١-٤٥)، و«الشاطبية» (ص٢١-٢٤)، و«النشر» (٢/٢-٢٩)، و«تقريب النشر» (ص٨٠-٨٦).
وأما ما يتعلق بموضعَي الإدغام الكبير فقد سبق عَزْوُهُ آنفًا.

تنبيه: لم أُفرِّق في هذا التقسيم بين الإدغام الواجب والجائز. ومن أراد التفصيل فليرجع إلى كتب الخلاف.

الإدغام الصغير

- كامل
  - كل حرفين متماثلين
  - التاء في الطاء
  - التاء في الدال
  - الدال في التاء
  - الذال في الظاء
  - اللام في الراء
  - النون في الميم
  - النون في اللام
  - النون في الراء
  - الثاء في الذال (في أحد الوجهين) ← والوجه الثاني هو الإظهار
  - القاف في الكاف
  - الباء في الميم
    - اتفاقًا في: ﴿وَيُعَذِّب مَّن يَشَآءُ﴾ [البقرة: ٢٨٤]
    - بخُلْفٍ في: ﴿ٱرۡكَب مَّعَنَا﴾ (والوجه الثاني هو الإظهار)
  - الذال التاء مِن «أَخَذتّ» و«ٱتَّخَذتّ» كيفما جاءا (أي: «أَخَذتُّمۡ» و«ٱتَّخَذتُّمۡ» و«فَأَخَذتُّهُمۡ» و«ٱتَّخَذتَّ»...وغير ذلك)
- ناقص
  - الطاء في التاء
  - النون في الواو (إلا إذا كانا في كلمة واحدة)
  - النون في الياء (إلا إذا كانا في كلمة واحدة)

باب أحكام النون الساكنة والتنوين

أحكام النون الساكنة والتنوين [(١)]

- الإظهار
  - عند حروف الحلق الستة: الهمزة، والهاء، والعين، والحاء، والغين، والخاء
- الإدغام
  - بغنة
    - في حروف كلمة: ينمو
      - تستثنى من ذلك حالتان
        - إدغام النون الساكنة في الواو والياء إذا كانتا معها في كلمة واحدة
        - إدغام النون الساكنة في الواو في قوله تعالى: ﴿ يسٓ ۝١ وَٱلۡقُرۡءَانِ ٱلۡحَكِيمِ ﴾، وقوله تعالى: ﴿ نٓۚ وَٱلۡقَلَمِ ﴾
  - بغير غنة
    - في حرفَين: اللام والراء
- القلب
  - عند حرف الباء
- الإخفاء
  - عند خمسة عشر حرفًا، وهي أوائلُ حروفِ كلماتِ البيت التالي:
    صِفْ ذَا ثنا كَمْ جاد شخصٌ قد سما *** دُم طيِّبًا زِد في تُقًى ضَع ظالمًا

فائدة:

كل النونات التي كُتبت في المصحف على صورة التنوين تُشارِكُ التنوينَ في الأحكام المذكورة، وأعني بهذا الكلام: نونَ التوكيدِ الخفيفةَ في ﴿ وَلَيَكُونَا ﴾ و﴿ لَنَسۡفَعَۢا ﴾، ونونَ ﴿ إِذٗا ﴾ ـ حيثما وقَعَتْ ـ [(٢)].

(١) انظر «التيسير» (ص٤٥)، و«الشاطبية» (ص٢٤)، و«النشر» (٢/٢٢-٢٩)، و«تحفة الأطفال» (ص١٤٥-١٤٦).

(٢) انظر «جمال القراء» (٢/٦١٩)، و«شرح طيبة النشر» للنويري (٢/٥٦).

باب الفتح والإمالة وبين اللفظين

الفتح: المراد به هنا: فتح القارئِ لِفَمِه بلفظ الحرف. وهو فيما بعده ألِفٌ أَظْهَرَ[١].

وينقسم الفتح إلى قسمين[٢]:

١- فتح شديد: وهو نهايةُ فتحِ الشخصِ فَمَهُ بالحرف.

وهذا القسم لا يجوز في القرآن، وليس من لغة العرب، وإنما يوجد في لغة العجم.

٢- فتح متوسط: وهو ما بين الفتح الشديد والإمالة المتوسطة.

وهذا القسم هو الذي يستعمله أصحابُ الفتحِ من القُرَّاء.

والإمالة: أن تَنْحُوَ بالفتحة نحو الكسرة وبالألف نحو الياء مِن غَيْرِ قلبٍ خالصٍ ولا إشباعٍ مبالَغٍ فيه.

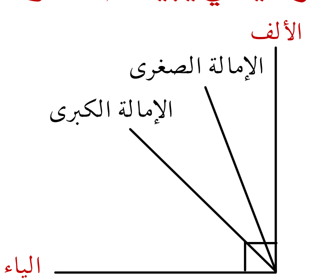
وتسمى أيضًا: «الإمالة الكبرى»، و«الإضجاع»، و«الإمالة المحضة»... وغير ذلك[٣].

والتقليل: هو عبارة عن النطق بالألف بحالةٍ بين الفتح المتوسط والإمالة المحضة.

ويقال له أيضًا: «الإمالة الصغرى» و«الإمالة بين بين» و«بين اللفظين»[٤]... وغير ذلك[٥].

فائدة: إذا أُطْلِقَت الإمالة انصرفَتْ إلى الإمالة الكبرى.

رسم توضيحي يبين الإمالة والتقليل[٦]



---

(١) انظر «النشر» (٢/٢٩-٣٠).

(٢) انظر «إبراز المعاني» (ص٢٠٣-٢٠٤)، و«النشر» (٢/٢٩-٣٠).

(٣) انظر «النشر» (٢/٣٠)، و«مختصر العبارات» (ص٣١).

(٤) أي بين لفظِ الفتح ولفظِ الإمالة.

(٥) انظر «النشر» (٢/٣٠)، و«الإضاءة» (ص٢٨)، و«مختصر العبارات» (ص٤٨-٤٩).

(٦) مقتَبَس مِن «شرح المقدمة الجزرية» لأيمن سويد.

المواضع التي قرأ فيها قالون بالإمالة أو التقليل:

- قرأ في ﴿ هارٍ ﴾ بالإمالة [١].
- وقرأ في ﴿ ٱلتَّوۡرَىٰةَ ﴾ بوجهين: الفتح، والتقليل [٢].
- وقرأ بتقليل الهاء والياء من ﴿ كٓهيعٓصٓ ﴾ [٣].

فائدة: إذا جاء مع ﴿ ٱلتَّوۡرَىٰةَ ﴾ مدٌّ منفصلٌ وميمُ جمعٍ – فيجوز حينئذ خمسة أوجه [٤]، بيانُها في الجدول التالي:

(١) انظر «التيسير» (ص١٢٠)، و«الشاطبية» (ص٢٦/ الأبيات ٣٢٣، ٣٢٤)، و«النشر» (٢/٥٧).

(٢) انظر «التيسير» (ص٨٦)، و«الشاطبية» (ص٤٤/ البيت ٥٤٦)، و«النشر» (٢/٦١).

(٣) انظر «التيسير» (ص١٤٨)، و«الشاطبية» (ص٥٩/ البيت ٧٤١)، و«النشر» (٢/٦٧)، و«تقريب الشاطبية» (ص٥٦٤-٥٦٥).

(٤) لو قال قائل: إذا قمنا بحساب الأوجه الممكنة عند اجتماع ﴿ٱلتَّوۡرَىٰةَ﴾ مع المنفصل وميم الجمع – نجد أنها ثمانية! فلماذا كانت هنا خمسةً فقط؟!

فالجواب: أن الأوجه الثمانية إنما تجوز كُلُّها من طريق «طيبة النشر»، وأما من طريق «الشاطبية» فلا يجوز منها إلا خمسة فقط ـ على القول الراجح ـ

وقد حرَّر ذلك إمامُ الفنِّ المحقِّقُ ابنُ الجزري في جوابه على سؤالٍ رُفِعَ له مِن «تِبْريز»، نقله عنه سلطان بن أحمد الْمَزَّاحي في «رسالته في أجوبة المسائل العشرين» (ص٤٩-٥٠). وهذا نَصُّ كلامِ ابن الجزري:

«إن لقالون فيما إذا اجتمع ميم الجمع مع ﴿ٱلتَّوۡرَىٰةَ﴾ مع المنفصل من طريق «الطيبة» – ثمانيةُ أوجه:

الأول – الصلة مع الفتح والقصر. وهو قراءة الداني على أبي الفتح من طريق أبي نشيط، وهو من «الشاطبية» و«التيسير».

الثاني – الصلة مع بينَ بينَ والقصر. وذلك من طريق الحلواني، وهو قراءة الداني على أبي الفتح عن السامري، وهو من «الهداية» و«تلخيص ابن بَلِّيمَة»، وليس ذلك في «التيسير» ولا في «الشاطبية».

وكذلك الثالث – وهو الصلة والفتح مع المد. وهو من «غاية أبي العلاء» و«الكامل» للحلواني.

الرابع – الصلة مع بينَ بينَ والمد. وهذا لأبي نشيط من «تلخيص ابن بليمة» و«التبصرة» لِمَكّيّ، وهذا من كتاب «الشاطبية»، وهو أيضًا للحلواني في «المبهج» ـ على ما صح ـ

﴿ ٱلتَّوْرَىٰةَ ﴾	المد المنفصل	ميم الجمع
الفتح	القصر	الصلة
الفتح	المد	السكون
التقليل	القصر	السكون
التقليل	المد	الصلة
التقليل	المد	السكون

الخامس – الإسكان مع بين بين والمد. وتلك من طريق أبي نشيط، وهو من «التيسير» و«الشاطبية»، وبه قرأ الداني على أبي الحسن ابن غلبون، وكذا هو من «تذكرته»، ومن «الهداية» و«التبصرة» و«الكافي» «المبهج».

السادس – الإسكان مع الفتح والمد. وهو لأبي نشيط من «الكامل»، ومن طريق أبي نشيط أيضًا والحلواني من «غاية أبي العلاء».

السابع – الإسكان مع الفتح والقصر. وهو للحلواني من «التجريد» و«إرشاد أبي العز» ومن «المصباح».

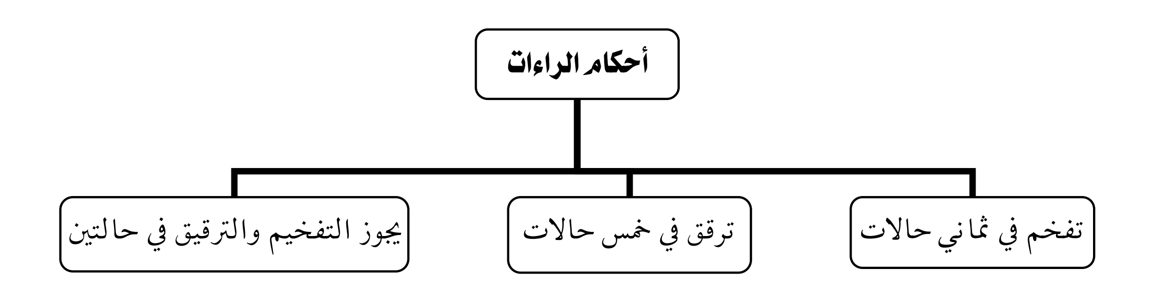
الثامن – الإسكان مع بين بين والقصر. وهو للحلواني من كتاب «تلخيص ابن بليمة»، وبه قرأ الداني على أبي الفتح مِن قراءتِه بذلك على السامري من طريق أبي مِهران عن الحلواني، وهو أيضًا لأبي نشيط من كتاب «الكافي» لابن شُرَيْح؛ فيجوز من طريق «الشاطبية».» اهـ كلامه. مع العلم بأنه في «النشر» و«التقريب» و«الطيبة» أطلَق الكلام ولم يُفَصِّلْ هذا التفصيل، وبإطلاقه في هذه الكتب الثلاثة استَدَلَّ كثيرٌ من العلماء على أنه يرى جوازَ جميعِ الأوجه الثمانية مِن طريق «الشاطبية».

فلعل له قولين في هذه المسألة.

ولكن الذي جعلني أعتمد كلامَه الذي فيه التفصيل هو أنه قاله بعد نَظْمِه لـ«طيبة النشر»، ومِن المعروف أن العالِمَ إذا كان له في مسألةٍ من المسائل قولان أو أكثر فإن المعتمَد مِن أقواله هو الذي استقر عليه أمرُه.

وقد جَمَع الحُسينيُّ الأوجهَ الخمسةَ الجائزةَ في الأبيات: ١٠٤، ١٠٥، ١٠٦ مِن منظومته: «إتحاف البرية»، وجَمَعَ أيهاب فكري الأوجه الثلاثة الممتنعة في بيتين ذكرهما في كتابه: «تقريب الشاطبية» (ص٥٧٣)؛ فلْيحفظ ذلك مَن أراد.

باب الراءات[1]



حالات الترقيق:

١- إذا كانت مكسورة.

٢- إذا كانت ساكنة وقبلها كسر أصلي متصل بها وليس بعدها حرف استعلاء متصل بها.

٣- إذا كانت ساكنة وقبلها ساكن غير مستعل، وقبله مكسور.

٤- إذا كانت ساكنة وقبلها ألف ممالة أو مقللة.

٥- إذا كانت ساكنة وقبلها ياء لينة.

حالات التفخيم:

١- إذا كانت مفتوحة.

٢- إذا كانت ساكنة وما قبلها مفتوح.

٣- إذا كانت ساكنة، وما قبلها ساكن غيرُ ياءٍ، وما قبله مفتوح.

٤- إذا كانت مضمومة.

٥- إذا كانت ساكنة وما قبلها مضموم.

٦- إذا كانت ساكنة وما قبلها ساكن وما قبله مضموم.

٧- إذا كانت مسبوقة بكسرة غير أصلية.

٨- إذا كان بعدها حرف استعلاء غير مكسور في الكلمة نفسها.

---

(١) قارن بـ«التيسير» (ص٥٧)، و«الشاطبية» (ص٢٨-٢٩)، و«النشر» (٢/٩٠-١١١)، و«طيبة النشر» (البيت ٣٤٤).

حالات جواز الوجهين:

١- إذا كانت ساكنة ومسبوقة بكسر وبعدها حرف استعلاء مكسور.

٢- إذا كانت ساكنة وقبلها حرف استعلاء ساكن وقبلها مكسور.

فوائد:

١- ذهب الجمهورُ إلى أن الأصل في الراء التفخيم.

وذهب البعضُ إلى أن الأصل فيها الترقيق.

وذهب آخرون إلى أنه ليس لها أصل في التفخيم ولا في الترقيق؛ وإنما يَعرِضُ لها ذلك بحسب حركتها، فإن سكنت جَرَتْ على حكم المجاور لها[١].

٢- في كثيرٍ مما سبق من الحالات التي تكون فيها الراء ساكنة - يعم السكونُ السكونَ الأصليَّ والسكونَ العارضَ للوقف، وتفصيلُ ذلك موجود في الشرح.

٣- ذكر ابنُ الجزري أنه عند الوقف بالسكون على ﴿ أَنِ ٱسْرِ ﴾ في قراءةِ مَن وَصَلَ[٢] وكَسَرَ النونَ - يُوقَفُ بترقيق الراء[٣].

---

(١) انظر «النشر» (٢/١٠٨-١١٠)، و«شرح المقدمة الجزرية» للحمد (ص٣٩٤-٣٩٥).

(٢) أي: قرأ بهزة الوَصْل.

(٣) انظر «النشر» (٢/١١٠-١١١).

باب اللامات[1]

اللام تغلَّظُ إذا اجتمع فيها شرطان:

الشرط الأول – أن تكون في لفظ الجلالة ـ وإن زِيدَ عليه الميمُ في آخره[2] ـ .

الشرط الثاني – أن لا تكون مسبوقة بكسر.

فإن فُقِدَ أحدُ هذين الشرطين أو كِلاهما فإنها ترقَّق.

فائدة: الأصل في اللام الترقيق.

(١) انظر «التيسير»(ص٥٩)، و«الشاطبية» (ص٢٩-٣٠)، و«النشر» (١١١/٢-١١٦)، و«مختصر بلوغ الأمنية» (ص٧٦).

(٢) يراد بذلك كلمة: ﴿ ٱللَّهُمَّ ﴾.

باب الوقف على أواخر الكَلِم[(١)]

أوجُه الوقف على أواخر الكلم

الوجه	موضعه
السكون المحض	في جميع أنواع الإعراب والبناء
السكون مع الإشمام	في المرفوع من المعرب، وفي المضموم من المبني
الرَّوْم	في المرفوع والمجرور من المعرب، وفي المضموم والمكسور من المبني
الحذف	في: – التنوين في المرفوع والمجرور. – صلة هاء الضمير. – صلة ميم الجمع إذا قَرَأْنَا بِصِلَتِها. – الياءات الزوائد.
الإبدال	يُبدَل التنوينُ ألِفًا لفظيَّةً[(٢)] في: – الاسم المنصوب المنوَّن (باستثناء ما لو كان ينتهي بتاءِ تأنيثٍ رُسِمَت هاءً؛ فإننا في هذه الحالة نحذف التنوين ونقف بهاءٍ ساكنةٍ). – الاسم المقصور المنوَّن. – لفظ ﴿ إِذَا ﴾.

---

(١) انظر «التيسير» (ص٥٨-٥٩)، و«الشاطبية» (ص٣٠-٣١)، و«النشر» (٢/١٢٠-١٢٨)، و«تقريب النشر» (ص١٠٨)، و«الطريق المأمون» (ص١٧١-١٧٧).

(٢) وهذه الألف تُمَدُّ مَدًّا طبيعيًّا.

وكثيرٌ مِن المعاصرين اصطلَحوا على تسمية هذا المد: «مد العِوَض»، ولم أَجِدْ ـ فيما اطلعتُ عليه ـ أحدًا سَبَقَهم إلى إطلاق هذا الاسم على هذا المد.

والسكون المحض: هو تفريغ الحرف من الحركات الثلاث ومِن أبعاضِهن[(١)].

والإشمام: هو ضم الشفتين ـ من غير صوتٍ ـ كهيئتهما عند النطق بالضمة إشارةً إلى الضم، ويكون هذا بُعَيْدَ النطقِ بالحرف ساكنًا[(٢)].

والروم: هو تضعيف[(٣)] الصوت بالحركة حتى يذهبَ بذلك التضعيف معظَم صوتِها؛ فيُسمع لها صوتٌ خفيٌّ. وقُدِّرَ الذاهبُ مِن الحركةِ بالثلث[(٤)].

المواضع التي لا يجوز فيها روم ولا إشمام[(٥)]:

٤- هاء التأنيث التي رُسِمَت بالهاء المربوطة.

٥- ميم الجمع عند مَن وَصَلَها.

٦- ما كان محرَّكًا في الوصل بحركةٍ عارضةٍ.

٧- ما كان ساكنًا في الوصل والوقف.

٨- ما كان في الوصل متحركًا بالفتح غيرَ مُنَوَّن ولم تكن حركتُه منقولةً.

٩- هاء الضمير إن وقع قبلها ياءٌ ساكنةٌ مطلقًا، أو كسرةٌ، أو واوٌ ساكنةٌ مطلقًا، أو ضمةٌ.

فائدة: ورد عن الكوفيين أنهم يسمون الإشمام رومًا والروم إشمامًا.

---

(١) انظر «الإضاءة» (ص٤٥)، و«مختصر العبارات» (ص٢٣).

(٢) انظر «النشر» (١٢١/٢).

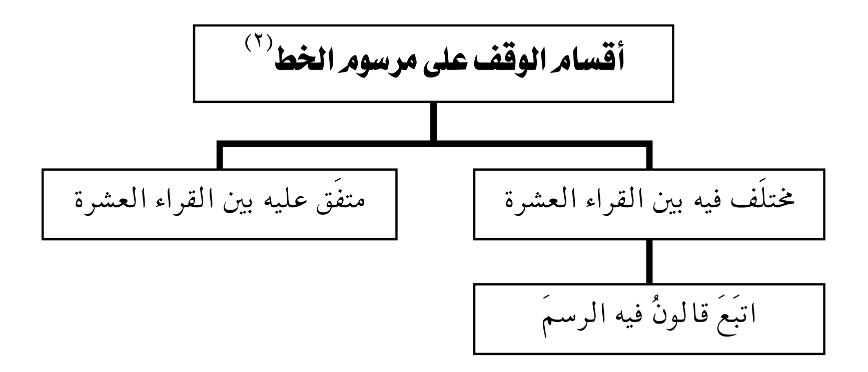
(٣) أي: إضعاف.

(٤) انظر «التيسير» (ص١٧-١٨)، و«الشاطبية» (ص١٧)، و«النشر» (٢٦٦/١).

(٥) انظر «الشاطبية» (ص٣٠-٣١)، و«النشر» (١٢٢/٢-١٢٤).

باب الوقف على مرسوم الخط[(١)]

المراد بهذا الباب: بيانُ مذهبِ القارئِ في متابعةِ رسمِ المصحف في الوقف.



فائدة:

كلمة: ﴿ ٱلِٱسۡمُ ﴾ في قوله تعالى: ﴿ بِئۡسَ ٱلِٱسۡمُ ٱلۡفُسُوقُ بَعۡدَ ٱلۡإِيمَٰنِۚ ﴾ - يجوز عند الابتداء بها وجهان[(٣)]:

الأول - الابتداءُ بهمزةِ وصلٍ مفتوحةٍ وكسرُ اللام.

الثاني - الابتداءُ بلامٍ مكسورةٍ مِن غيرِ همزةِ وصلٍ قبلَها.

---

(١) المراد: خط المصاحف العثمانية التي أجمع عليها الصحابة رضي الله عنهم. [انظر «النشر» (١٢٨/٢)].

(٢) انظر «التيسير» (ص٦٠-٦٢)، و«الشاطبية» (ص٣١-٣٢)، و«النشر» (١٢٨/٢-١٦١).

(٣) انظر «النشر» (٤١٦/١).

باب ياءات الإضافة

ياء الإضافة: هي الياءُ الزائدةُ الدالةُ على المتكلم[١].

وهي تتصل بالاسم والفعل والحرف[٢]، وعلامتُها: أن يصحَّ ـ عربيةً ـ إحلالُ هاءِ الغَيْبَةِ أو كافِ الخطابِ محلَّها[٣].

أقسام ياءات الإضافة[٤]

- غير مدغَمٍ فيها ما قبلها
  - تنقسم إلى قسمين
    - قسم مسبوق بحرف الألف
      - فَتَحَ منها خمسَ ياءاتٍ
        - هُدَایَ
        - إِیَّیَ
        - مَثْوَایَ
        - رُءْیَایَ
        - عَصَایَ
    - قسم غير مسبوق بحرف الألف
      - تنقسم بالنسبة لما يأتي بعدها من الحروف إلى ستة أقسام
        - أن يقع بعدها همزة قطع مفتوحة
        - أن يقع بعدها همزة قطع مكسورة
        - أن يقع بعدها همزة قطع مضمومة
        - أن يقع بعدها همزة وصل مصاحبة للام التعريف
        - أن يقع بعدها همزة وصل منفردة عن لام التعريف
        - أن يقع بعدها حرف من حروف الهجاء غير ما سبق
- مدغَم فيها ما قبلها
  - كَسَرَ منها ياءً واحدةً
    - بُنَيَّ
  - فَتَحَ منها ثماني ياءات
    - إِلَيَّ
    - عَلَيَّ
    - لَدَيَّ
    - بَنِيَّ
    - ٱبْنَتَيَّ
    - وَالِدَيَّ
    - بِمُصْرِخِيَّ
    - يَدَيَّ

---

(١) انظر «النشر» (٢/١٦٢-١٦٣)، و«الإضاءة» (ص٥٣).

(٢) انظر «النشر» (٢/١٦٢).

(٣) انظر «الشاطبية» (ص٣٢/ البيت ٣٨٧).

(٤) انظر «الطريق المأمون» (ص٢١٩) و(ص٢٢٧).

أقسام ياءات الإضافة التي لم يُدغم فيها ما قبلها ولم تُسبق بحرف الألف:

١- الواقع بعدها همزة قطع مفتوحة[١]:

قرأها قالون بالفتح عدا تسع ياءات:

- فَٱذۡكُرُونِي أَذۡكُرۡكُمۡ
- أَوۡزِعۡنِي أَنۡ أَشۡكُرَ نِعۡمَتَكَ (بموضعَيْها)
- ذَرُونِي أَقۡتُلۡ مُوسَىٰ
- ٱدۡعُونِي أَسۡتَجِبۡ لَكُمۡ
- أَرِنِي أَنظُرۡ إِلَيۡكَ
- وَلَا تَفۡتِنِّيٓ أَلَا فِي ٱلۡفِتۡنَةِ سَقَطُواْ
- وَإِلَّا تَغۡفِرۡ لِي وَتَرۡحَمۡنِي أَكُن
- فَٱتَّبِعۡنِي أَهۡدِكَ

٢- الواقع بعدها همزةُ قطعٍ مكسورةٌ[٢]:

قرأها بالفتح إلا الياءات الآتية:

- مِنۢ بَعۡدِ أَن نَّزَغَ ٱلشَّيۡطَانُ بَيۡنِي وَبَيۡنَ إِخۡوَتِيٓ إِنَّ
- أَنظِرۡنِيٓ إِلَىٰ
- فَأَنظِرۡنِيٓ إِلَىٰ (بموضعَيْها)
- ٱلسِّجۡنُ أَحَبُّ إِلَيَّ مِمَّا يَدۡعُونَنِيٓ إِلَيۡهِ
- يُصَدِّقُنِيٓ إِنِّيٓ أَخَافُ
- وَتَدۡعُونَنِيٓ إِلَى ٱلنَّارِ
- لَا جَرَمَ أَنَّمَا تَدۡعُونَنِيٓ إِلَيۡهِ

---

(١) انظر «التيسير» (ص٦٣-٦٥)، و«الشاطبية» (ص٣٢)، و«النشر» (٢/١٦٣-١٦٧).

(٢) انظر «التيسير» (ص٦٥-٦٦)، و«الشاطبية» (ص٣٣)، و«النشر» (٢/١٦٧-١٦٩).

- وَأَصۡلِحۡ لِي فِي ذُرِّيَّتِيٓۖ إِنِّي تُبۡتُ إِلَيۡكَ
- فَيَقُولَ رَبِّ لَوۡلَآ أَخَّرۡتَنِيٓ إِلَىٰٓ أَجَلٖ قَرِيبٖ
- وَلَئِن رُّجِعۡتُ إِلَىٰ رَبِّيٓ إِنَّ (في أحد الوجهين)[1]

٣- الواقع بعدها همزةُ قطعٍ مضمومةٌ[2]:

قرأها بالفتح إلا الياءات الآتية:

- بِعَهۡدِيٓ أُوفِ
- ءَاتُونِيٓ أُفۡرِغۡ

٤- الواقع بعدها همزةُ وصلٍ مصاحبةٌ للام التعريف[3]:

قرأها كلها بالفتح.

٥- الواقع بعدها همزةُ وصلٍ مجردةٌ عن لام التعريف[4]:

قرأها بالفتح إلا ثلاث ياءات:

- إِنِّي ٱصۡطَفَيۡتُكَ
- هَٰرُونَ أَخِي ٱشۡدُدۡ
- يَٰلَيۡتَنِي ٱتَّخَذۡتُ مَعَ ٱلرَّسُولِ سَبِيلٗا

٦- الواقع بعدها حرفٌ من حروفِ الهجاء غيرَ ما سبق[5]:

قرأها بالإسكان إلا سبع ياءات:

- بَيۡتِيَ لِلطَّآئِفِينَ (بموضعيها)
- أَسۡلَمۡتُ وَجۡهِيَ لِلَّهِ
- وَجَّهۡتُ وَجۡهِيَ لِلَّذِي

---

(١) والمختار فيها الفتح.

(٢) انظر «التيسير» (ص٦٦)، و«الشاطبية» (ص٣٣)، و«النشر» (٢/١٦٩-١٧٠).

(٣) انظر «التيسير» (ص٦٦-٦٧)، و«الشاطبية» (ص٣٣-٣٤)، و«النشر» (٢/١٧٠-١٧١).

(٤) انظر «التيسير» (ص٦٧-٦٨)، و«الشاطبية» (ص٣٤)، و«النشر» (٢/١٧١).

(٥) انظر «التيسير» (ص٦٨-٦٩)، و«الشاطبية» (ص٣٤)، و«النشر» (٢/١٧١-١٧٦).

- وَمَمَاتِيَ لِلَّهِ رَبِّ ٱلْعَٰلَمِينَ
- وَمَا لِيَ لَآ أَعْبُدُ
- وَلِيَ دِينِ

فوائد:

١- ما انْفَتَحَ مِن ياءات الإضافة مطلقًا فهو في الوصل فقط، وأما في الوقف فتُسَكَّنُ الياءُ حرفَ مدٍّ ولينٍ[1].

٢- إذا سكنت ياء الإضافة قبل همزةِ وصلٍ فإنها تُحذَفُ لفظًا في الوصل للتخلص من التقاء الساكنين، وتثبتُ في الوقف؛ لانتفاء العارض[2].

(١) انظر «النشر» (٢/١٧٦).

(٢) المصدر السابق.

باب الياءات الزوائد

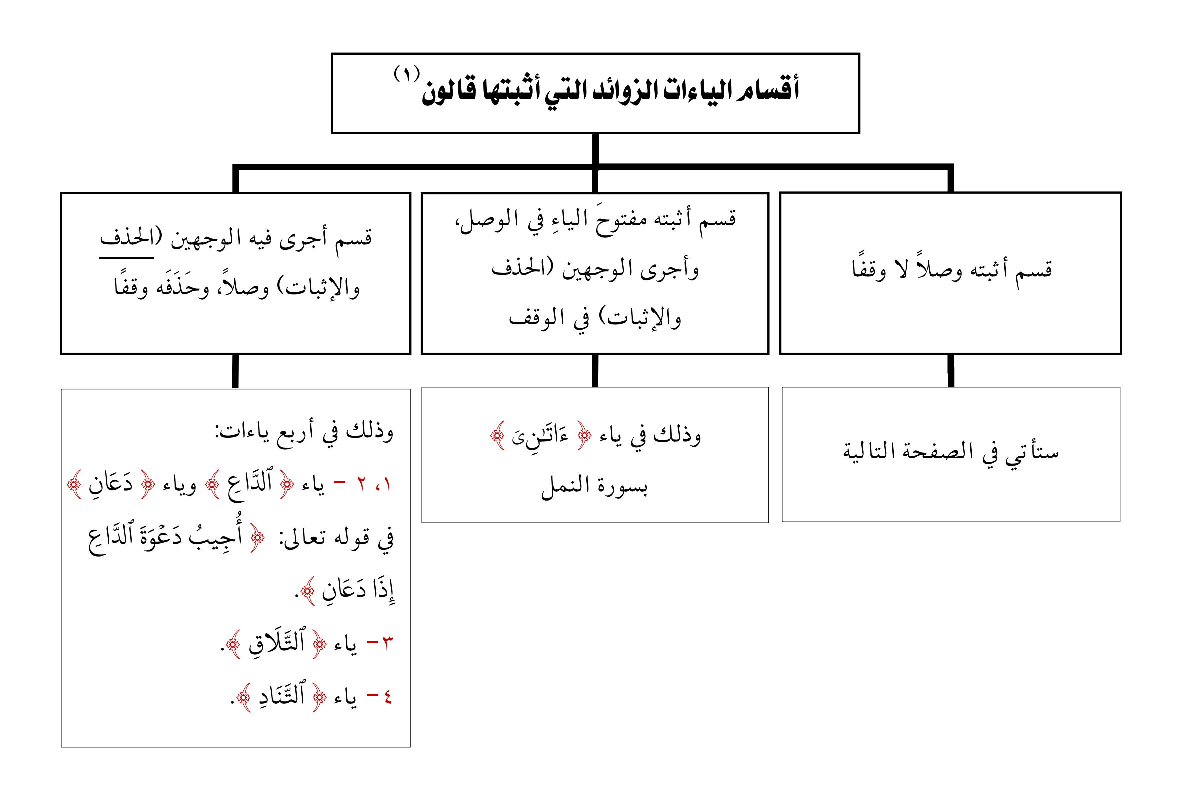
الياء الزائدة: هي الياءُ المتطرفةُ الزائدةُ في التلاوة على رسم المصاحف العثمانية. ولكونها زائدة في التلاوة على الرسم عند من أثبتها – سُمِّيَتْ زائدة[1].

والجدول التالي يوضح الفرق بين ياءات الإضافة والياءات الزوائد[2]:

ياءات الإضافة	الياءات الزوائد
تكون في الأسماء والأفعال والحروف	تكون في الأسماء والأفعال فقط
ثابتة في الرسم	محذوفة في الرسم
الخلاف فيها بين القراء دائر بين الفتح والإسكان	الخلاف فيها بين القراء دائر بين الحذف والإثبات
لا تكون إلا زائدة	تكون أصلية وزائدة
الخلاف فيها جارٍ في الوصل فقط	الخلاف فيها جارٍ في الوصل والوقف

(١) انظر «الشاطبية» (ص٣٤/البيت ٤٢٠)، و«إبراز المعاني» (ص٣٠٥)، و«النشر» (١٧٩/٢).

(٢) انظر «النشر» (١٦٢/٢-١٦٣)، و«الإضاءة» (ص٥٠).



(١) انظر «التيسير» (ص٦٩-٧٠)، و«الشاطبية» (ص٣٤-٣٦)، و«النشر» (٢/١٨٠-١٩٢) و(٢/٢٤٧)، و«تقريب النشر» (ص١١٨-١٢١).

الياءات الزوائد التي أثبتها قالون وصلاً لا وقفًا:

١- وَمَنِ ٱتَّبَعَنِۦ وَقُل لِّلَّذِينَ

٢- يَوْمَ يَأْتِۦ لَا تَكَلَّمُ نَفْسٌ إِلَّا بِإِذْنِهِۦ

٣- لَئِنْ أَخَّرْتَنِۦ إِلَىٰ يَوْمِ ٱلْقِيَـٰمَةِ

٤- وَمَن يَهْدِ ٱللَّهُ فَهُوَ ٱلْمُهْتَدِۦ وَمَن يُضْلِلْ فَلَن تَجِدَ لَهُمْ أَوْلِيَآءَ مِن دُونِهِۦ

٥- مَن يَهْدِ ٱللَّهُ فَهُوَ ٱلْمُهْتَدِۦ وَمَن يُضْلِلْ فَلَن تَجِدَ لَهُۥ وَلِيًّا مُّرْشِدًا

٦- وَقُلْ عَسَىٰٓ أَن يَهْدِيَنِۦ رَبِّى لِأَقْرَبَ مِنْ هَـٰذَا رَشَدًا

٧- إِن تَرَنِۦ أَنَا أَقَلَّ مِنكَ مَالًا وَوَلَدًا

٨- فَعَسَىٰ رَبِّىٓ أَن يُؤْتِيَنِۦ خَيْرًا مِّن جَنَّتِكَ

٩- قَالَ ذَٰلِكَ مَا كُنَّا نَبْغِۦ

١٠- قَالَ لَهُۥ مُوسَىٰ هَلْ أَتَّبِعُكَ عَلَىٰٓ أَن تُعَلِّمَنِۦ مِمَّا عُلِّمْتَ رُشْدًا

١١- أَلَّا تَتَّبِعَنِۦ أَفَعَصَيْتَ أَمْرِى

١٢- قَالَ أَتُمِدُّونَنِۦ بِمَالٍ

١٣- وَقَالَ ٱلَّذِىٓ ءَامَنَ يَـٰقَوْمِ ٱتَّبِعُونِۦ أَهْدِكُمْ سَبِيلَ ٱلرَّشَادِ

١٤- وَمِنْ ءَايَـٰتِهِ ٱلْجَوَارِۦ فِى ٱلْبَحْرِ كَٱلْأَعْلَـٰمِ

١٥- وَٱسْتَمِعْ يَوْمَ يُنَادِ ٱلْمُنَادِۦ مِن مَّكَانٍ قَرِيبٍ

١٦- مُّهْطِعِينَ إِلَى ٱلدَّاعِۦ

١٧- وَٱلَّيْلِ إِذَا يَسْرِۦ

١٨- فَيَقُولُ رَبِّىٓ أَكْرَمَنِۦ

١٩- فَيَقُولُ رَبِّىٓ أَهَـٰنَنِۦ

تتمة

تتضمن هذه التتمةُ ذِكرَ مسائلَ هامةٍ لقالون لا بد للقارئ من معرفتها جيدًا، وهـذه المسـائل بعضُها خاص بموضعه وبعضُها مطَّرِدٌ في القرآن الكريم، وإليك هذه المسائل:

تحريك الحرف الساكن قبل همزة الوصل[١]

- إذا كان الحرف الساكن ميمَ جَمْعٍ فإنَّهُ يُحَرَّك بالضم[٢].
- وإذا كان نونَ «مِنْ» فإنَّهُ يُحَرَّك بالفتح.
- وإذا كان الميمَ مِن قوله تعالى: ﴿الٓمٓ﴾ في أول سورةآل عمران فإنَّهُ يُحَرَّك بالفتح ـ أيضًا ـ[٣].
- وإذا كان غيرَ ما سبق فإنَّهُ يُحَرَّك بالكسر، إلا إذا كانت الكلمةُ الثانيةُ فعلاً تُضَمُّ همزتُه عند الابتداء؛ فإنه حينئذ يحرَّك بالضم[٤][٥].

واعلم أن جميعَ ما ذُكِرَ مِن الحالات السابقة إنما هو في الوصل فحسب، وأما إذا وقفنا على الساكن فإننا نقف بالسكون؛ لانتفاء علة التحريك ـ وهي التخلص من التقاء الساكنين ـ.

---

(١) انظر «الثمر اليانع» (ص٥٢-٥٣).

(٢) انظر «التيسير» (ص١٩)، و«الشاطبية» (ص١٨/ البيت ١١٣)، و«النشر» (١/٢٧٤).

(٣) انظر «البدور الزاهرة» (ص٥٨).

(٤) والساكن الأول الذي يُضَمُّ لقالون في عموم القرآن بهذا الشرط هو أحد حروفٍ ستةٍ مجموعةٍ في قول بعضِهم: «نِلْتَ ودًّا». [انظر «إبراز المعاني» (ص٣٥٣)، و«الطريق المأمون» (ص٢٣٤)].

(٥) انظر «جامع البيان في القراءات السبع» (٢/٨٩٦-٨٩٩)، و«التيسير» (ص٧٨-٧٩)، و«الشاطبية» (ص٤٨/ الأبيات ٥٩٥، ٥٩٦، ٥٩٧، ٥٩٨)، و«النشر» (٢/٢٢٥).

السكت

السكت: قَطْعُ الصوتِ زمنًا هو دون زمنِ الوقفِ عَادَةً، مِن غَيْرِ تَنَفُّسٍ[١].

وليس لقالون من طريق «الشاطبية» سكتٌ إلا في موضعين:

الموضع الأول – عند وصل آخر سورة الأنفال بأول سورة التوبة ـ في أحد الوجهين ـ[٢].

الموضع الثاني – عند وصل ﴿ مَالِيَهْ ۜ ﴾ بـ﴿ هَلَكَ ﴾[٣][٤].

---

(١) انظر «النشر» (١/٢٤٠).

(٢) تَقدَّمَ ذِكْرُ الأوجهِ الجائزةِ بين سورتي الأنفال والتوبة (ص٢٧).

وأعني بالوجهين في قولي: «في أحد الوجهين» وَجْهَي الوصلِ.

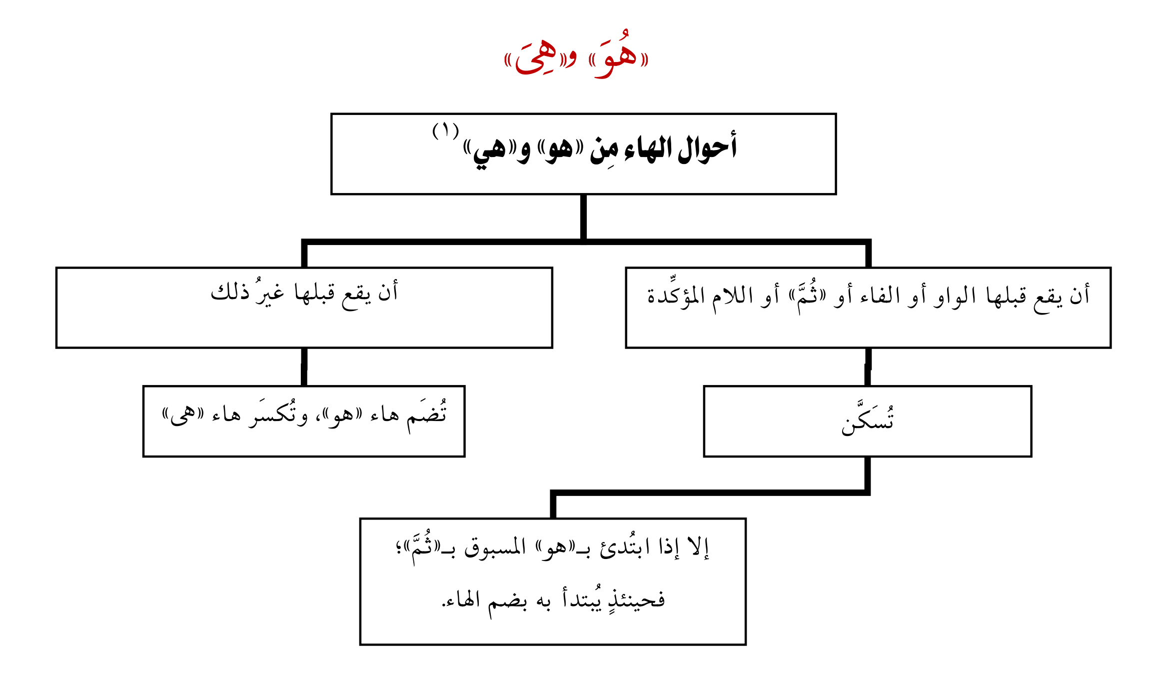
(٣) المختار في هذا الموضِع أن نقف على ﴿ مَالِيَهْ ۜ ﴾ ولا نَصِل.

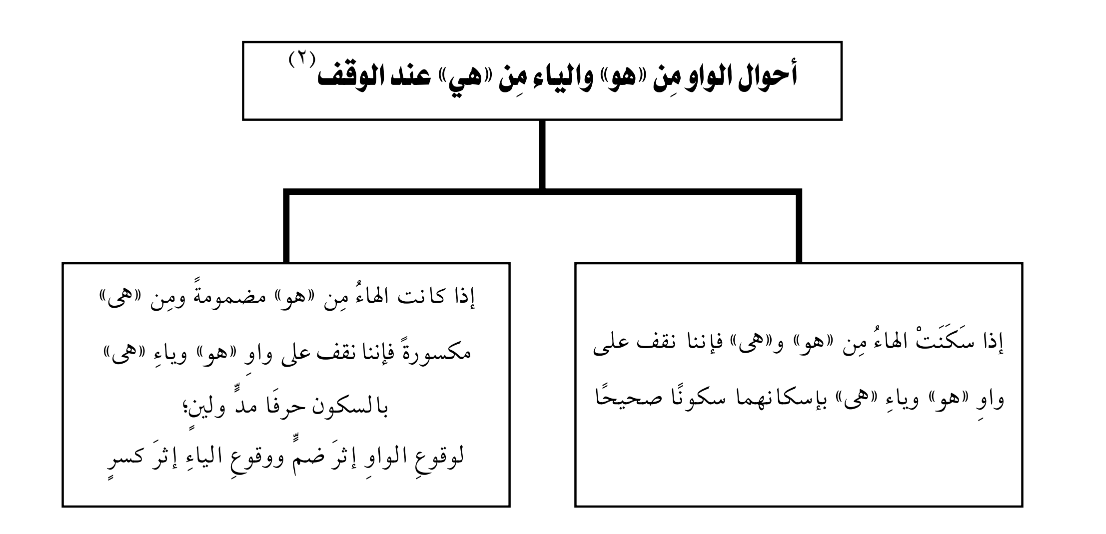
وإن وَصَلْنا فالمختار أن نسكت على هاء ﴿ مَالِيَهْ ۜ ﴾ سكتةً لطيفةً ولا ندغمَها في الهاء التي بعدها.

وقد مَرَّ بنا في باب الإظهار والإدغام (ص٤٩) أن الجمهور على عدم جوازِ وجهِ الإدغام، وهذا هو القول الراجح. والله أعلم.

(٤) انظر «جامع البيان في القراءات السبع» (ص٦١٢)، و«الشاطبية» (ص٨٦/ البيت ١٠٧٩)، و«إبراز المعاني» (ص١٩٤)، و«النشر» (٢/٢١)، و«هداية القاري» (١/٢٣٧).

«هُوَ» و«هِىَ»





(١) انظر «التيسير» (ص٧٢)، و«الشاطبية» (ص٣٦-٣٤/ الأبيات ٤٤٩، ٤٥٠)، و«النشر» (٢/٢٠٩).

(٢) انظر «الطريق المأمون».

﴿نِعْمَّا﴾ و﴿تَعْدُّواْ﴾ و﴿يَهْدِّى﴾ و﴿يَخْصِّمُونَ﴾[(١)]

قرأ قالونُ ﴿ نِعْمَّا ﴾ بإخفاء كسرة العين مع تشديد الميم، وقرأ ﴿ تَعْدُّواْ ﴾ بإخفاء فتحة العين مع تشديد الدال، وقرأ ﴿ يَهْدِّى ﴾ بإخفاء فتحة الهاء مع تشديد الدال، وقرأ ﴿ يَخْصِّمُونَ ﴾ بإخفاء فتحة الخاء مع تشديد الصاد.

والإخفاء: خَطْفُ الحركة والإسراعُ بها حتى يَذْهَبَ بعضُها. وقُدِّرَ الذاهبُ بالثُّلُث[(٢)].

فائدة: قد يُعبَّر عن الإخفاء المذكور بـ: «الاختلاس» ـ أيضًا ـ، وهو مرادفٌ للإخفاء[(٣)].

(١) انظر «التيسير» (ص٨٤) و(ص٩٨) و(ص١٢٢) و(ص١٨٤)، و«الشاطبية» (ص٤٣/ البيت ٥٣٦) و(ص٤٩/ البيت ٦١٢) و(ص٥٩/ البيت ٧٤٨) و(ص٧٩/ البيت ٩٨٨)، و«النشر» (٢/٢٣٥-٢٣٦) و(٢/٢٥٣) و(٢/٢٨٣-٢٨٤) و(٢/٣٥٣-٣٥٤).

(٢) انظر «إبراز المعاني» (ص٤٢) و(ص٣٢٦)، و«سراج القارئ» (ص١٥٠)، و«شرح طيبة النشر» لابن الناظم (ص١٧٤)، و«شرح طيبة النشر» للنويري (٢/١٥٩).

(٣) انظر «مختصر العبارات» (ص١٤).

﴿سِيءَ﴾ و﴿سِيئَتْ﴾

قرأ قالون هذين اللفظين بإشمامِ كسرةِ السينِ الضمَّ[١]. وكيفية هذا الإشمام: أن تُحرِّك السينَ بحركةٍ مركبةٍ من حركتين: ضمةٍ، وكسرةٍ[٢]؛ ويكون جزءُ الضمةِ هو الأول، ويليه جزءُ الكسرة، وأيضًا يكون زَمَنُ جزءِ الضمّةِ أقلَّ مِن زَمَنِ جزءِ الكسرةِ[٣].

تنبيه: الإشمام هنا غير الإشمام في باب الوقف؛ فإنّ الإشمام في باب الوقف هو: الإشارة إلى الحركة ـ من غير تصويت ـ بعد تسكين الحرف[٤].

---

(١) انظر «التيسير» (ص١٢٥)، و«الشاطبية» (ص٣٦/ الأبيات ٤٤٧، ٤٤٨)، و«النشر» (٢/٢٠٨).

(٢) انظر «إبراز المعاني» (ص٣٢١).

(٣) انظر «شرح طيبة النشر» للنويري (٢/١٤٥).

(٤) انظر «إبراز المعاني» (ص٢٦٨)، و«النشر» (٢/١٢١).

التكبير

التكبير: ليس لقالون من طريق «الشاطبية» تكبيرٌ مطلقًا[1].

(١) انظر «التيسير» (ص٢٢٦-٢٢٨)، و«الشاطبية» (ص٩٠-٩١)، و«النشر» (٢/٤١٠-٤٢٩)، و«تقريب النشر» (ص٣٣-٣٦) و«طيبة النشر» (ص١٠٢).

خاتمة

وفي خاتمة هذا الكتاب أُحب أن أُذَكِّرَ إخواني طلابَ عِلْمَي التجويد والقراءات بأهمية العناية بالجانب النظريِّ لهذين العِلْمَيْن[١]؛ فإن هذا الجانب يعينُ الطالب على ضبطِ وإتقان ما يَقرأ به[٢]. وتتأكَّدُ أهمية العناية بهذا الجانب أكثر في حقِّ مَن يريدُ الحصولَ على الإجازة والتصدُّرَ للإقراء، وهذا أمرٌ لا يخفى على شَرِيفِ عِلْمٍ.

وإننا لو فَتَّشنا اليومَ في أوساطِ طلابِ القرآنِ عمَّا يقعُ من الخلل بسبب قِلَّةِ أو انعدامِ عنايةِ الكثيرِ منهم بهذا الجانبِ - لرأينا ما يُؤسَفُ له! فمثلاً: نَجِدُ مِن هؤلاء مَن لا يستطيع أن يُدرِّسَ التجويدَ أو القراءات[٣]، ومَن يقع في خَلْطِ الطُّرُق[٤]، ومَن يقرأ بأوجه لا تصح، ونجد منهم ـ كذلك ـ مَن لا يستطيع أن يميزَ بين الأقوالِ المعتَبَرَةِ وغيرِ المعتَبَرَةِ[٥]، فضلاً عن أن يستطيع الترجيحَ بين الأقوال المعتَبَرَة! بل إنّ بعضَهم لا يعرف ما هي الكتبُ المعتمَدة في هذين الفَنَّيْن!

ولكنّ الكثير من هؤلاء ليس التقصيرُ والتفريطُ منهم؛ وإنما هو مِن شيوخهم الذين لم يهتموا بتعليمهم هذا الجانب، بل ولم يقوموا ـ على الأقل ـ بتنبيههم إلى أهميته وإرشادهم إلى تَعَلُّمِه وتوجيههم في ذلك، ثم بعد ذلك أجازوهم وأذِنوا لهم بالتدريس والإقراء وهُمْ لَمْ يتأهلوا بَعْدُ!

كثيرٌ من الشيوخ ـ مع الأسف! ـ إذا جاءَ أحدَهم الطالبُ ليقرأ عليه - لا يفتشُ عن مستواه في الجانب النظري، بل وربما يقرأُ عليه الطالبُ القرآنَ كُلَّه دون أن يوقفَه ويسألَه ـ ولو مرةً

(١) وقد سَطَّرَ ابنُ الجزري في «منجد المقرئين» (ص٥٠-٥٤) وفي «النشر» (١٩٩/١) ومَكِّيُّ بنُ أبي طالب في «الرعاية» (ص٨٦-٩٢) كلامًا نفسيًا حول هذا الموضوع ينبغي لطالب القرآن أن يقرأه ويتأمَّلَه.

(٢) ومن ذلك: أنه يعينه على معرفة القواعدِ، والضوابطِ، والاستثناءاتِ، ومواضعِ الاتفاق ومواضعِ الخلاف، وحُجَجِ المختلفين، والأقوالِ الضعيفة والشاذة، ومصطلحاتِ الفن، وعلى التمييزِ بين الطُّرُق، والإلمامِ بالأوجُه، ومعرفةِ ما يُقرَأُ به منها وما لا يُقرَأُ به... إلى غير ذلك من المصالح.

(٣) إذْ فاقدُ الشيءِ لا يعطيه!

(٤) لمعرفة المعنى الاصطلاحي لـ«الخلط» انظر «مختصر العبارات» (ص٤٦)، ولمعرفة أحوالِه وحُكْمِه انظر «النشر» (١٨/١).

(٥) فيأخذ أحيانًا بأقوالٍ شاذةٍ لا سَنامَ لها ولا خُطَام!

واحدةً ـ ثم إذا انتهى الطالبُ مِن الختمة؛ يكتُبُ له في الإجازة: «أجزته أن يقرأ ويقرئ بما قرأ عليَّ في أي مكانٍ حَلَّ وفي أيِّ قُطْرٍ نَزَلَ»؛ فيذهبُ الطالبُ المسكينُ وهو يظن أنه أهلٌ لذلك حقًّا؛ فيتصدر للتدريس والإقراء وَحَالُهُ هذه؛ فيقعُ ما يُخشى أن يكون، فإنا لله وإنا إليه راجعون!

أَلا فليَعْلَمْ هؤلاء أن القرآن أمانةٌ بين أيديهم، فلْيَتَّقوا الله في تعلُّمِه وتعليمِه.

هذا آخرُ ما يَسَّرَ اللهُ ﷻ كتابتَه. فما كان فيما كتبتُ مِن صوابٍ فَمِن اللهِ وبتوفيقِه وتسديدِه، وما كان فيه مِن خطإٍ فمِن نفسي ومِن الشيطان، وأستغفرُ اللهَ مِنه[1].

اللهم أصلح أحوالنا، ووفِّقْنا لما تحب وترضى، وارزقنا الإخلاص في القول والعمل وفي السر والعلن، واجعلنا مِن أهل القرآن الذين هم أَهْلُكَ وخاصَّتُك، واجعلنا ممن يقيم حروفَ القرآنِ وحدودَه، وارزقنا تلاوته على الوجه الذي يرضيك عنا، واهدنا به سبل السلام، وأخرجنا به من الظلمات إلى النور، واجعله حجةً لنا لا علينا، وارفع لنا به الدرجات، وأنقِذنا به من الدَّرَكات، وكفِّر عنا به السيئات، واغفر لنا ولوالدِينا ولجميع المسلمين، برحمتك يا أرحم الراحمين!

وصلِّ اللهم وسلِّمْ وبارِكْ على نبينا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين!

وآخر دعوانا أن الحمد لله رب العالمين.

كتبه



(١) وإني لأرجو من كلِّ أخٍ ناصحٍ وجدَ خطأً أو خللاً أو نقصًا أو كان لديه اقتراح - أن يراسلني ـ مشكورًا ـ على العنوان البريدي: Ali_almaliki_1406@yahoo.com ؛حتى أتداركَ ذلك في الطبعات التالية ـ إن شاء الله ﷻ ـ

فِهْرِسْت المصادر والمراجع

١- القرآن الكريم.

٢- «إبراز المعاني مِن حِرْز الأماني» لأبي شامَة عبد الرحمن بن إسماعيل بن إبراهيم، تحقيق إبراهيم عَطْوة عوض، مكتبة ومطبعة مصطفى البابي الحلبي – مصر، سنة ١٣٤٩ هـ.

٣- «إتحاف البرية بتحريرات الشاطبية» لِحَسَن بن خلف الحسيني، ضبط ومراجعة محمد أبو الخير وجمال الدين محمد شَرَف، دار الصحابة للتراث بطنطا، سنة ١٤٢٢ هـ.

٤- «الإحكام في ضبط المقدمة الجزرية وتحفة الأطفال» ضبط وتحقيق محمد فلاح المطيري، من منشورات قطاع المساجد بوزارة الأوقاف الكويتية، الطبعة الأولى، سنة ١٤٢٩ هـ.

٥- «الاختيار عند القراء .. مفهومُه، مراحلُه، وأثرُه في القراءات» (رسالة ماجستير) لأمين بن إدريس بن عبد الرحمن فلاته، مِن مطبوعات جامعة أم القرى – مكة المكرمة، سنة ١٤٢١ هـ.

٦- «إرشاد المريد إلى مقصود القصيد» لعليّ بن محمد الضَّبَّاع، اعتنى به جمال الدين محمد شرف وعبد الله علوان، دار الصحابة للتراث بطنطا، سنة ١٤٢٧ هـ.

٧- «الإضاءة في بيان أصول القراءة» لعليّ بن محمد الضَّبَّاع، المكتبة الأزهرية للتراث - القاهرة، الطبعة الأولى، سنة ١٤٢٠ هـ.

٨- «أضواء البيان في إيضاح القرآن بالقرآن» لمحمد الأمين بن محمد المختار بن عبد القادر الجكني الشنقيطي، دار الفكر – بيروت، سنة ١٤١٥ هـ.

٩- «الإنباء في تجويد القرآن» لأبي الأصبغ عبد العزيز بن علي بن محمد بن الطحان الأندلسي، تحقيق أحمد بن محمد القضاة، من منشورات جمعية المحافظة على القرآن الكريم بالأردن، الطبعة الأولى، سنة ١٤٢١ هـ.

١٠- «البدور الزاهرة في القراءات العشر المتواترة» لعبد الفتاح بن عبد الغني القاضي، دار الكتاب العربي – بيروت، الطبعة الأولى، سنة ١٤٠١ هـ.

١١- «تاج العروس مِن جواهر القاموس» لمحمد بن محمد بن عبد الرزاق الحسيني (الشهير بمرتضى الزَّبِيدي)، تحقيق حسين نصّار، مطبعة حكومة الكويت، الطبعة الأولى، سنة ١٣٨٥ هـ.

١٢- «تاريخ الإسلام ووفيات المشاهير والأعلام» لمحمد بن أحمد بن عثمان الذهبي، تحقيق عمر عبد السلام التدمري، دار الكتاب العربي – بيروت، الطبعة الثانية، سنة ١٤١٣ هـ.

١٣- «التجويد المصور» لأيمن بن رشدي سويد، دار الغوثاني – دمشق، الطبعة الثالثة، سنة ١٤٣٤ هـ.

١٤- «تحفة الأطفال» = «الإحكام في ضبط المقدمة الجزرية وتحفة الأطفال».

١٥- «تفسير ابن كثير» = «تفسير القرآن العظيم».

١٦- «تفسير الطبري» = «جامع البيان في تأويل آي القرآن».

١٧- «تفسير القرآن العظيم» لأبي الفداء إسماعيل بن عمر بن كثير القرشي الدمشقي الشافعي، تحقيق سامي بن محمد السلامة، دار طيبة – الرياض، الطبعة الثانية، سنة ١٤٢٠ هـ.

١٨- «تقريب التهذيب» لأبي الفضل أحمد بن علي بن حجر العسقلاني، تحقيق أبي الأشبال صغير أحمد شاغِف الباكستاني، دار العاصمة – الرياض، الطبعة الثانية، سنة ١٤٢٣ هـ.

١٩- «تقريب الشاطبية» لإيهاب بن أحمد فِكْري حيدر، المكتبة الإسلامية – القاهرة، الطبعة الثانية.

٢٠- «تقريب النشر» لأبي الخير محمد بن محمد بن محمد بن الجزري، وضع حواشيه عبد الله ابن محمد الخليلي، دار الكتب العلمية – بيروت، الطبعة الأولى، سنة ١٤٢٣ هـ.

٢١- «التمهيد في علم التجويد» لأبي الخير محمد بن محمد بن محمد بن الجزري، تحقيق غانم قَدُّوري الحَمَد، مؤسسة الرسالة – بيروت، الطبعة الأولى، سنة ١٤٢١ هـ.

٢٢- «تهذيب التهذيب» لأبي الفضل أحمد بن علي بن حجر العسقلاني، مطبعة مجلس دائرة المعارف النظامية بحيدر آباد الدَّكَن – الهند، الطبعة الأولى، سنة ١٣٢٥ هـ.

٢٣- «تهذيب الكمال في أسماء الرجال» لأبي الحجّاج جمال الدين يوسف بن عبد الرحمن المِزِّيّ، تحقيق بشَّار عوَّاد معروف، مؤسسة الرسالة – بيروت، الطبعة الأولى، سنة ١٤٠٠ هـ.

٢٤- «تهذيب وترتيب الإتقان في علوم القرآن» لمحمد بن عمر بن سالم بَازْمُول، ومعه «غاية البيان في تخريج أحاديث وآثار تهذيب وترتيب الإتقان» لأحمد بن عمر بن سالم بازمول، دار الاستقامة - مصر، الطبعة الأولى، سنة ١٤٣٠ هـ.

٢٥- «التيسير في القراءات السبع» لأبي عمرو عثمان بن سعيد الداني، تصحيح أوتوبرتزل، مراجعة علي الضبّاع، دار الكتاب العربي - بيروت، الطبعة الثانية، سنة ١٤٠٤ هـ.

٢٦- «الثقات» لأبي حاتم محمد بن حِبَّان بن أحمد بن حبان التميمي البُسْتي، مطبعة مجلس دارة المعارف العثمانية بحيدر آباد الدَّكَن - الهند، الطبعة الأولى، سنة ١٣٩٣ هـ.

٢٧- «الثُّمُر اليانع في رواية الإمام قالون عن نافع» لمحمد نبهان بن حسين مِصْري، مِن إصدارات موقع المؤلِّف على شبكة الإنترنت، الطبعة الثالثة، سنة ١٤٢٧ هـ.

٢٨- «جامع البيان في تأويل آي القرآن» لأبي جعفر محمد بن جرير بن يزيد بن كثير الطبري، حققه وعلَّقَ حواشيه أبو فهر محمود محمد شاكر، راجعه وخرج أحاديثه أبو الأشبال أحمد محمد شاكر، مؤسسة الرسالة - بيروت، سنة ١٤٢٠ هـ.

٢٩- «جامع البيان في القراءات السبع المشهورة» لأبي عمرو عثمان بن سعيد الداني، تحقيق محمد صدوق الجزائري، دار الكتب العلمية - بيروت، الطبعة الأولى، سنة ١٤٢٦ هـ.

٣٠- «الجرح والتعديل» لأبي محمد عبد الرحمن بن أبي حاتم الرازي، تحقيق عبد الرحمن بن يحيى الْمُعَلِّمِيّ اليَمَاني، مطبعة مجلس دارة المعارف العثمانية بحيدر آباد الدَّكَن - الهند، الطبعة الأولى، سنة ١٣٧١ هـ.

٣١- «جمال القُرَّاء وكمال الإقراء» لأبي الحسن عَلَم الدين علي بن محمد السخاوي، تحقيق مروان العطية ومحسن خرّابة، دار المأمون للتراث - دمشق، بيروت، الطبعة الأولى، سنة ١٤١٨ هـ.

٣٢- «الجوهر المكنون في رواية قالون» لعليّ بن محمد الضَّبَّاع، مكتبة محمد علي صبيح وأولاده - مصر.

٣٣- «حرز الأماني ووجه التهاني» لأبي محمد القاسم بن فِيرُّه الشاطبي، تحقيق محمد تميم الزُّعبي، توزيع مكتبة دار الهدى - المدينة النبوية، الطبعة الرابعة، سنة ١٤٢٦ هـ.

٣٤- «الدقائق الْمُحْكَمَة في شرح المقدمة» لأبي يحيى زكريا بن محمد الأنصاري الشافعي، تعليق محمد غِيَاث صبَّاغ، مراجعة أبي الحسن محي الدين الكردي، طبع مطبعة الشام، توزيع مكتبة الغزَّالي – دمشق، الطبعة الرابعة، سنة ١٤١٢ هـ.

٣٥- «رسالة في أجوبة المسائل العشرين» لسلطان بن أحمد الْمَزَّاحِي، تحقيق وتعليق جمال الدين محمد شرف، دار الصحابة للتراث بطنطا، الطبعة الأولى، سنة ١٤٢٣ هـ.

٣٦- «الرعاية لتجويد القراءة وتحقيق لفظ التلاوة» لأبي محمد مَكِّيّ بن أبي طالبٍ القَيْسِيّ، تحقيق أحمد حسن فرحات، دار عمار – عمان، الطبعة الثالثة، سنة ١٤١٧ هـ.

٣٧- «سراج القارئ المبتدي وتذكار المقرئ المنتهي» لأبي البقاء علي بن عثمان العذري البغدادي (المعروف بابن القاصِح)، راجعه علي بن محمد الضباع، مكتبة ومطبعة مصطفى البابي الحلبي وشركاه – مصر، الطبعة الثالثة، سنة ١٣٧٣ هـ.

٣٨- «سلسلة الأحاديث الضعيفة والموضوعة وأثرُها السيء في الأمة» لمحمد ناصر الدين الألباني، مكتبة المعارف – الرياض، الطبعة الأولى، سنة ١٤١٢ هـ..

٣٩- «سِيَر أعلام النبلاء» لمحمد بن أحمد بن عثمان الذهبي، أشرف على تحقيقه شعيب الأرنؤوط، مؤسسة الرسالة – بيروت، الطبعة الثالثة، سنة ١٤٠٥ هـ.

٤٠- «الشاطبية» = «حرز الأماني ووجه التهاني».

٤١- «شرح شُعْلَة» = «كنز المعاني شرح حرز الأماني».

٤٢- «شرح طيبة النشر» لأبي بكر أحمد بن محمد بن محمد بن محمد الجزري (ابن الناظم)، ضبطه وعلق عليه أنس مهرة، دار الكتب العلمية – بيروت، الطبعة الثانية، سنة ١٤٢٠ هـ.

٤٣- «شرح طيبة النشر» لأبي القاسم محمد بن محمد بن محمد النُّوَيْري، تقديم وتحقيق مجدي محمد سرور سعد باسْلوم، دار الكتب العلمية – بيروت، الطبعة الأولى، سنة ١٤٢٤ هـ.

٤٤- «شرح المقدمة الجزرية» لأيمن رشدي سويد الدمشقي، برنامج: «الإتقان لتلاوة القرآن».

٤٥- «شرح المقدمة الجزرية» لغانم قَدُّوري الحَمَد، من منشورات معهد الإمام الشاطبي بجُدة، الطبعة الأولى، سنة ١٤٢٩ هـ.

٤٦- «شرح المنظومة الميمية في الوصايا والآداب العلمية» لعبد الرزاق بن عبد المحسن البدر، دار الفضيلة – الجزائر، الطبعة الثانية، سنة ١٤٣٢هـ.

٤٧- «شرح النظم الجامع لقراءة الإمام نافع» لعبد الفتاح بن عبد الغني القاضي، تصحيح وضبط وتعليق السادات السيد منصور أحمد، المكتبة الأزهرية للتراث – القاهرة، الطبعة الأولى، سنة ١٤٢٠ هـ.

٤٨- «طبقات القراء» لمحمد بن أحمد بن عثمان الذهبي، تحقيق أحمد خان، مركز الملك فيصل للبحوث والدراسات الإسلامية – الرياض، الطبعة الأولى، سنة ١٤١٨ هـ.

٤٩- «الطريق المأمون إلى أصول رواية قالون» لعبد الفتاح السيد عَجَمي المَرْصَفِي، مطبعة عيسى البابي الحلبي وشركاه، الطبعة الاولى، سنة ١٣٩٠ هـ.

٥٠- «طيبة النشر في القراءات العشر» لأبي الخير محمد بن محمد بن محمد بن الجزري، تحقيق محمد تميم الزُّعبي، توزيع مكتبة دار الهدى – المدينة النبوية، الطبعة الثانية، سنة ١٤١٤ هـ

٥١- «غاية النهاية في طبقات القُرَّاء» لأبي الخير محمد بن محمد بن محمد بن الجزري، عُنِيَ بنشره ج برجستراسر، دار الكتب العلمية – بيروت، الطبعة الأولى، سنة ١٤٢٧ هـ.

٥٢- «فتح الوَصِيد في شرح القصيد» لأبي الحسن عَلَم الدين علي بن محمد السخاوي، تحقيق جمال الدين محمد شرف، دار الصحابة للتراث بطنطا، الطبعة الأولى، سنة ١٤٢٥ هـ.

٥٣- «كنز المعاني شرح حرز الأماني» لأبي عبد الله محمد بن أحمد الموصلي (المعروف بشُعْلَة)، تحقيق زكريا عميرات، دار الكتب العلمية – بيروت، الطبعة الأولى، سنة ١٤٢٢ هـ.

٥٤- «لسان العرب» لأبي الفضل جمال الدين محمد بن مكرّم بن منظور الإفريقي المصري الخزرجي، المطبعة الكبرى الميرية – بولاق، الطبعة الأولى، سنة ١٣٠٠ هـ.

٥٥- «مختصر بلوغ الأمنية شرح تحرير مسائل الشاطبية» لعليّ بن محمد الضَّبَّاع، تحقيق جمال الدين محمد شرف، دار الصحابة للتراث بطنطا، الطبعة الأولى، سنة ١٤٢٥ هـ.

٥٦- «مختصر العبارات لمعجم مصطلحات القراءات» لإبراهيم بن سعيد الدوسري، دار الحضارة – الرياض، الطبعة الأولى، سنة ١٤٢٩ هـ.

٥٧- «مرشد القارئ إلى تحقيق معالم المقارئ» لأبي الأصبغ عبد العزيز بن علي بن محمد بن الطحّان، تحقيق حاتم صالح الضامن، مجلة مجمع اللغة العربية الأردني، العدد ٤٨، سنة ١٤١٥ هـ.

٥٨- «منجد المقرئين ومرشد الطالبين» لأبي الخير محمد بن محمد بن محمد بن الجزري، اعتنى به علي بن محمد العمران، دار عالم الفوائد – مكة المكرمة.

٥٩- «المنير في أحكام التجويد» لمجموعة من المتخصصين، نشر جمعية المحافظة على القرآن الكريم بالأردن، الطبعة الخامسة، سنة ١٤٢٥ هـ، والطبعة السادسة والعشرون، سنة ١٤٣٥هـ.

٦٠- «مَجْمَع الزوائد ومَنبَع الفوائد» لأبي الحسن نور الدين علي بن أبي بكر الهيثمي، تحقيق حسام الدين القدسي، مكتبة القدسي – القاهرة، سنة ١٤١٤ هـ.

٦١- «مقدمات في علم القراءات» لمحمد أحمد مفلح القضاة وأحمد خالد شكري ومحمد خالد منصور، دار عمار – عمان، الطبعة الأولى، سنة ١٤٢٢ هـ.

٦٢- «الموسوعة الفقهية» صادرة عن وزارة الأوقاف والشئون الإسلامية بالكويت، طباعة ذات السلاسل – الكويت، الطبعة الثانية، سنة ١٤٠٦ هـ.

٦٣- «ميزان الاعتدال في نقد الرجال» لمحمد بن أحمد بن عثمان الذهبي، تحقيق علي محمد البجاوي، دار المعرفة – بيروت، الطبعة الأولى، سنة ١٣٨٢ هـ.

٦٤- «النشر في القراءات العشر» لأبي الخير محمد بن محمد بن محمد الجزري، أشرف على تصحيحه ومراجعته علي بن محمد الضباع، دار الكتب العلمية – بيروت (مصوَّرة عن طبعة المطبعة التجارية الكبرى).

٦٥- «نهاية القول المفيد في علم تجويد القرآن المجيد» لمحمد مكّي نَصْر الجُرَيْسيّ، اعتنى به عبد الله محمود محمد عمر، دار الكتب العلمية – بيروت، الطبعة الأولى، سنة ١٤٢٤ هـ.

٦٦- «هداية القاري إلى تجويد كلام الباري» لعبد الفتاح السيد عَجَمي المَرْصَفِي، مكتبة طيبة – المدينة النبوية، الطبعة الثانية.

٦٧- «الوافي في شرح الشاطبية» لعبد الفتاح بن عبد الغني القاضي، مكتبة السوادي – جُدَّة، الطبعة الخامسة (والأولى لمكتبة السوادي)، سنة ١٤٢٠ هـ.

دليل المحتويات

جدول التصويبات

الصفحة	الخطأ	التصويب
١٠	________	إلا إن كانت السورةُ الثانيةُ سورةَ التوبة؛ فإنه لا بسملة حينئذ
١٩	رئيسيتان	رئيستَان
٣٦	أو ستًّا	أو ستٌّ
٣٩	تسهيل الأولى	مع الإدخال
٤٣	مع الإدخال	تسهيل الثانية بين الهمزة والواو
٦٥	تنقسم بالنسبة لما يأتي بعدها	تنقسم بالنسبة لما يأتي بعدها من الحروف إلى ستة أقسام



